أساليب السياسة البريطانية في العراق

١٩١٧-١٩٢٠م

د. فلاح محمود خضر البياتي
جامعة بابل/ كلية التربية الأساسية

المقدمة

تأثر العراق بسياسة الاستعمار البريطاني للهند، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي من خلال الصلة الوثيقة بين ما يجري في شبه القارة الهندية ومسارها في الخليج العربي، وما فتأت إن تصطدم هذه السياسة بمقاومة القبائل العربية الخليجية المعارضة لها، لذلك أقامت مركزاً تجارياً لها في البصرة، وبنشاط علاقتها بالدولة العثمانية، ركزت مخابراتها على تأمين خطوط البرق ومصالحها التجارية في العراق، عززتها بعثة (جسني) لمعرفة صلاحية النقل في نهري الفرات ودجلة، فضلاً عن اكتشاف النفط فيه وأهميته الإستراتيجية .

جاء اختيارنا لهذا الموضوع لأهميته التأريخية في العراق المعاصر، والتي تناولها عدد من الكتاب والباحثين لنضيف عليها ما ظفر من وثائق ومعلومات متشعبة غطت تلك المدة وجعلت من الصعوبة بمكان فهم الحقيقة للعديد من تلك الأساليب السياسية التي اتبعتها بريطانيا في احتلال العراق.

احتلت بريطانيا العراق في أثناء الحرب العالمية الأولى،ثم نفذَت مقررات معاهدة سايكس–بيكو، بما يضمن نجاح سياستها على أساس الأسواق الجديدة والمواد الخام فيه، وعملت على إصدار القوانين التي تتطلبها الأوضاع المحلية التي تبنتها اللجان العسكرية البريطانية، يجاريها الحكم بعض شيوخ القبائل معتمدين في حكمهم العرف العشائري،كما أوضحت بريطانيا سياستها على رؤى منشور الجنرال(مود) في رغبتها في تمكن العرب من النهوض مرة أخرى واستعادة مكانتهم في مبدأ (تقرير المصير) الذي وجدت فيه أيسر وسيله لتحقيق سياستها الواضحة المنفذة في الهند ومصر، ورسمت سياستها المستقلة فيما تراه ممكناً على نظام الهياكل السياسية للدولة ككل في أنظمة جزئية ذات وظائف متخصصة كالسلطات (التشريعية و التنفيذية والقضائية)، أريد لتلك السلطات وسياستها الاستعمارية العمل بصورة مماثلة لمحيطها الدولي نظرياً، اختلفت فيه عن الواقع الفعلي، وتغاضت عن حماية العراق وحفظ الأمن أو الالتزام بصون الكرامة واحترام العراقيين وإساءة معاملتهم في وطنهم،

وعظمت المكانة الاجتماعية لعشائر العراق بمختلف الكيانات العشائرية في محاولة منها لفصلها عن الكيان المدني واستخدامه كسلاح قوي مع المتغيرات الجديدة في العراق، فضلاً عن عدم مصداقيتها في قراراتها ووعودها، الأمر الذي ولدَ جراحات بليغة ومؤلمة على المستويات السياسية والاجتماعية.

إن الهدف الرئيس للبحث هو تشخيص أساليب السياسة البريطانية وتحليلها من خلال ما نشر وقتها في الكتب والصحف المحلية والوثائق وما خفي من إحداثها، مبيناً تأثيرها في واقع العراق وما نتج عنها في قيام الثورات والانتفاضات الجماهيرية، التي توجتها الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠م وأجبرتها على تغيير سياستها، التي رضخت لمطاليب الثوار في تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في تشرين الأول عام ١٩٢٠م، وسعت إلى تكوين الدولة العراقية الجديدة في ٢٣ أب ١٩٢١م.

المبحث الأول /بداية المصالح البريطانية في العراق

أولا :بدايات المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق.

بدأت مصالح بريطانيا الاقتصادية في منطقة الخليج العربي مع تأسيس شركة الهند الشرقية في بداية القرن السابع عشر الميلادي، الأمر الذي جعلها تبني العلاقات المتينة مع القوى المتنفذة في منطقة الخليج، لتامين سلامة الطرق التجارية هناك أولا، وبناء مراكز تجارية لها ثانيا، وحاولت الشركة المتاجرة مع مدينة البصرة لتجنب المنافسة التجارية الهولندية، حيث توصلت بريطانيا إلى عقد معاهدة مع السلطان العثماني أحمد الثالث[1](١٧٠٣-١٧٣٠م) سمح بموجبها على ممارسة التجارة البريطانية المارة عبر البصرة والإرجاء الواقعة تحت السيطرة العثمانية كافة، وحددت نسبة الرسوم الكمركية بـ٣% على الواردات البريطانية[2]، وكان لهذه الشركة مقر دائم في البصرة منذ عام ١٧٢٣م، يشرف عليها مقيم تابع لوكيل الشركة في بندر عباس، واستطاعت حكومة بريطانيا في بومبي إن تنشئ لها قنصلية في البصرة عام ١٧٦٤م، وتلقى البريطانيون المساعدة من الولاة المماليك[3] كما أمر الوالي سليمان باشا أبو ليله (١٧٣٦-١٧٦١م) عماله على وجوب احترام مقيم الشركة والاهتمام بحماية التجارة في البصرة، فضلا عن تقديمه الهدايا للمقيم البريطاني[4]، لتأمله في تحسين العلاقات التجارية والسياسية معه، لما تشكل من مردود مالي جيد في العراق وفي المقابل سيحصل على المساعدات العسكرية أحيانا، تؤمن له قوة في إسناد حكمه ومقاومة المناوئين له.

تحاشت بريطانيا الالتزامات السياسية في بداية تغلغلها التجاري في العراق، وعدتها مضامين سهلة وأساسية للتجارة، فضلا عن منع الدول الاستعمارية المنافسة لها من استغلال ذلك في التقرب نحو الدولة العثمانية بهذا الشأن، وبذلك سهل على بريطانيا الحصول على الفرمانات والامتيازات التجارية في الدولة العثمانية وحكام بلاد فارس[5]، وغدت أكثر السفن البريطانية تحتكر نقل السلع التجارية من الهند إلى ميناء البصرة وبالعكس.

شهدت المدة (١٧٧٣-١٧٧٩م) كسادا في تجارة شركة الهند الشرقية في العراق لانتشار الوباء في البصرة عام ١٧٧٣م، وموت العديد من سكانها، وشجع ضعف السلطات العثمانية هناك على انتفاضة عشيرة كعب وقصفها شرق مدينة البصرة ومهاجمتها، فضلا عن معاناة سكان البصرة من حصار الفرس خلال الأعوام (١٧٧٥-١٧٧٩م)، وتأثيره في عمل الشركة الذي اجبر بريطانيا على سحب سفنها من البصرة وترك ممتلكاتها بدون حماية، التي

نتج عنها خلق مصاعب خطيرة على التجارة البريطانية في الخليج وخسائر سنوية عظيمة، حيث أجبرتها على تقليص وكالة البصرة إلى مقيميه وتعيين مستخدم واحد، لكن الطريق البري عبر البصرة قدم خدمة كبيرة للبريطانيين خلال الحرب الثورية في أمريكا عام ١٧٧٥م، بعد مساعدة فرنسا للمستعمرات الأمريكية في حربها ضد بريطانيا، فاستعادت بريطانيا مقرها التجاري في البصرة ومواصلاتها إلى الهند بعد انتهاء الحرب[٥].

ترسخ نفوذ بريطانيا في المنطقة من جديد في نهاية القرن الثامن عشر، واستطاعت غرس نفوذها السياسي في جسم الدولة العثمانية للحصول على أكثر الامتيازات في العراق، حتى أصبح نشاطهم التجاري حجر عثرة على نحو خطير إمام التطور الاقتصادي المحلي البسيط، وتغير تعاملهم التجاري والسياسي في العراق إلى أكثر اعتدالا من غيرهم من الأوربيين في المنطقة في علاقاتهم مع القوى المحلية والحكومية.

ثانياً: النشاطات السياسية البريطانية في العراق..

اكتسبت البصرة أهمية تجارية وسياسية كبيرة في منطقة الخليج العربي، وأصبحت المركز الرئيس والأفضل في نقل الرسائل البريطانية بين الخليج ومدينة حلب ثم إلى أوربا، والتي كانت احد الإعمال الأساسية للمقيم البريطاني على ارض البصرة، في وقت توقفت مظاهر التذمر من ضياع أو تأخير الرسائل في فترة الستينيات من القرن الثامن عشر، وغدت البصرة أكثر المقرات التجارية أهمية بالنسبة لبريطانيا في الشرق الأوسط، حيث نقلت مقر وكالتها من بندر عباس إلى البصرة ومنها تنقل رسائلها برا، وتوسعت علاقتها السياسية مع الولاة العثمانيين الذين وجدوا فيها تحقيق مصالحهم المشتركة في وقف الحركات المسلحة ضدهم واحتوائها، وضمانة في مقاومة الاعتداءات الأجنبية المتصارعة في منطقة الخليج العربي، حيث دعمت بريطانيا الوالي(سليمان باشا) عسكريا بإرسال سفينتها العسكرية(سوالو Swallow)، إلى ميناء البصرة لمساعدته في صراعه مع عشيرة كعب[٥]، وتحسنت العلاقات بين مسئولي الشركة والسلطات المحلية العراقية التي بان عليها مستوى التطور التجاري والأمني في عهد الوالي (علي باشا) ١٧٦٢م، بصداقته الحميمة مع البريطانيين وتشجيع تجارتهم في معظم ولايات العراق[٥].

قدمت بريطانيا مساعداتها العسكرية للعثمانيين خلال الأعوام (١٧٦١-١٧٦٥م) بإرسال عدة سفن حربية لقمع عصيان سلطة عشيرة كعب في منطقة شط العرب، ووقف نشاطها في قطع طرق المواصلات مع البصرة، إلا أنها فشلت في إخضاعهم بسبب حصانة مواقعهم المائية واستيلائهم على بعض السفن البريطانية، إلى جانب تردد العثمانيين في إيصال المستلزمات

العسكرية للمعركة وعدم وصول المزيد من الإمدادات من بغداد لشن الهجوم، والذي كانت نتائجه خطيرة، إذ كلفت الجيش البريطاني الكثير من الخسائر[٩]، وعدت تلك الإعمال أولى التزامات بريطانيا العسكرية في العراق وبمثابة خطوة جدية لبسط نفوذهم في المنطقة، وتوفير الأمن والسيطرة التامة لحماية تجارتهم التي من خلالها ستزيد من نشاطها السياسي لتحقيق مآربها في العراق.

استبدلت بريطانيا في مطلع القرن التاسع عشر تسمية تأسيساتها التجارية إلى وكالة سياسية في العراق واستخدمت طائفة من الخبراء السياسيين في حقلي الإدارة والتعيين، فكان تعيين الوالي (سليمان باشا الكبير) عام ١٧٨٠م بدعم من المقيم البريطاني في البصرة والسفير البريطاني في اسطنبول[١٠] وعمل وكلاء الشركة في تحسين صلاتهم مع الولاة العثمانيين بواسطة تزويدهم بالأسلحة البريطانية لاستخدامها في مقاومة منافسيهم على مناصب الولاية، فضلاً عن توسع نفوذهم في المدن والقرى والعشائر، وغض الولاة الطرف عن المخاطر التي تخل بسيادة الدولة العثمانية والمخالف لقواعد التمثيل السياسي والتجاري، وأصبحت بغداد أهم مركز للنفوذ البريطاني، وبرزت قوة شخصية المقيم البريطاني في العراق أكثر على شخصية السفير في اسطنبول[١١] لذلك انعكست تلك السياسة على بعض شيوخ العشائر في التقرب إلى المقيم البريطاني ليحصلوا على المكانة والقوة السياسة التي تضمن لهم الحفاظ على مناصبهم وعلاقتهم مع الولاة العثمانيين[١٢] والذي هيأ أرضية خصبة للوجود البريطاني في العراق، بالاعتماد على تلك الشريحة المهمة في نظرهم في تحقيق سياستها تمهيدا للاحتلال بعد رسم كل مخططاتهم الاستعمارية بصورة دقيقة وأمنية من خلال عملائهم في العراق.

حصلت بريطانيا على موافقة الدولة العثمانية في فتح دائرة بريد بريطانية-هندية في بغداد والبصرة، وعملت بانتظام من غير اعتراض رسمي في نقل البريد بين المدن الواقعة على النهر، بواسطة زوارق البريد[١٣] والذي ساعدها أكثر في معرفة دقيقة لأحوال العراق ورسم الطرق النهرية والبرية وتأمين بريده العسكري من الضياع والسرقة، حتى استطاعت مد أسلاك بحرية تتصل بين الهند ومدينة الفاو، ثم ربطها بأسلاك برية بالخط التركي في بغداد[١٤] حيث أدى ذلك إلى تقدم المصالح السياسية الاستعمارية على المصالح التجارية، والعمل على إرسال أولى بعثاتها إلى العراق بقيادة (جسني) لدراسة شؤون العراق التجارية والاقتصادية، فضلا عن الأمور السياسية التي جاءت من اجلها، ووضع دراسة علمية لمشروع ربط البحر الأبيض بالخليج عن طريق نهر الفرات[١٥].

ثالثاً: تطور المصالح البريطانية وتغلغلها السياسى فى العراق..

زادت أهمية موقع العراق في نظر السياسة البريطانية مع ازدياد أهمية الخليج العربي دوليا وتصاعد الصراعات السياسية والاقتصادية العالمية فيه، ولاسيما أن بريطانيا توسعت تجارتها في منتصف القرن التاسع عشر، وأصبح بوسع المقيم البريطاني في العراق إن يحقق مساعي دولته وطموحاتها بكلمة منه إلى الحكام العثمانيين في اسطنبول، والتي لم يفتأ بعض من زعماء العشائر العراقية إن يطلب الحماية أو العون من المقيم في التأثير في الولاة العثمانيين أحيانا[١٦].

وافق العثمانيون للبريطانيين على تسيير باخرتين نقليتين في نهر الفرات عام ١٨٤٢م في عهد الوالي (علي رضا اللاذ ١٨٣١-١٨٤٢م)، بصدور فرمان سلطاني نص على إن يوفر المشروع (إفادته الواقعة مادامت المنافع مشاهدة ومحققة للجانبين ومالم يستلزم ذلك محذورا، قد صدرت من لدنا الرخصة لهم بتسيير باخرتين مناوبة في النهر المذكور)[١٧] ووافق العثمانيون للبريطانيين إجراء مسح للمواصلات النهرية في دجلة والفرات، التي حققت رحلات طويلة في الكشف والتدقيق في صلاحية النهرين في الملاحة، وما أعقبها من مجهودات بريطانيا في إرسال بعثات التنقيب الاثارية وإنشاء خطوط التلغراف وتأسيس الشركات الملاحية، فضلا عن إجراء المسح الجغرافي ورسم الخرائط التي هيأت أدقها في الطرق والمساحة بالاستفادة من استغلال الأوضاع المناوئة للولاة العثمانيين[١٨].

رسمت بريطانيا طريقاً برياً بامتداد نهري دجلة والفرات، وسيرت باخرتين في نهري(دجلة والفرات)، لمعرفة صلاحية النهرين للملاحة، بعد إن تخلت عن مشروع(بالمرستون) في مد خط حديدي عبر وادي الرافدين عام ١٨٥٧م[١٩] الذي شجع الألمان في وضع خطة لإقامة سكة حديد ترمي الوصول بها إلى بغداد والخليج العربي، ثم إيجاد قاعدة بحرية على الخليج، فضلا عن تغلغلها في الدولة العثمانية باعتقادها إن العراق رأس جسر سهل المنال لاقتحام الهند، والتي أصبحت سياسة الألمان تنذر خطرا على المصالح البريطانية في الهند، الأمر الذي حفز بريطانيا على سرعة الاندفاع العسكري نحو الشرق الأوسط والعمل على توطيد العلاقات الجيدة مع دول الخليج العربي وعقد المعاهدات، وقد وجدت هذه الدول فيها صيانة لمركزها ضد السلطان العثماني والشاه الإيراني على حد سواء[٢٠] فضلا عن بعث بريطانيا إلى العراق دوائر مخابراتها العسكرية والسياسية، عملاء بصفة سائحين ومبشرين واثاريين؛ لتحصل على معلومات أدق عن العراق من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

اكتسب البريطانيون النفوذ التام في العراق وأهابهم الولاة العثمانيون وأصبحوا ذات سطوة عالية، وفي الأكثر أداروا وكالات قنصليات الدول الأخرى في العراق، ولهم ثلاث قنصليات في البصرة وبغداد والموصل، يديرها وكيل سياسي ثم مقيم، وكانت وظيفتا القنصل والمنقب الأثري تتحدان في شخص واحد، وتحت تصرف القنصل باخرة تلازمه في إعماله على الدوام[٢٠].

كما تمتع الوكلاء البريطانيون بحرية التنقل في العراق، وحصلوا على امتيازات كثيرة، في الملاحة النهرية ودوائر البريد الهندية، ومنزلتهم نافذة ومحترمة في الأوساط السياسية والاجتماعية العراقية، استفاد منهم بعض شيوخ العشائر والتجار، وبذلك حصلت بريطانيا على القسط الأوفر في التجارة بين الشعوب الأوربية في العراق[٢١].

اتضحت دوافعهم السياسية في العراق بعد إن تستروا بإقامة المشاريع الاقتصادية وطرح شعارات المصلحة العامة ومنفعة العراق بإطلاق عناوين التمجيد للعراقيين وخدمة الإنسانية، بدعاية يعيدون إلى أذهان العراقيين ماضي بلادهم المجيد وتراث إمبراطورية العرب المسلمين فيها، وتبرير ماقد تقتضيه المشاريع التي سيحققونها من نفقات خزينة الدولة لإتمام ضبط فيضان نهري دجلة والفرات وإنشاء السدود لمصالح الزراعة، وتنفيذ المشاريع العمرانية والصناعية، التي من شأنها تنمية الرغبة البريطانية في وضع قدمها في العراق، وأقامت صداقات حميمة وكثيرة مع العراقيين[٢٢].

عزمت بريطانيا بواسطة شركاتها (لنج والشركة العثمانية للملاحة النهرية)[٢٣] التدخل بدبلوماسية عالية في أوساط الحكومة العثمانية للحصول على امتيازات اقتصادية كبيرة في ولاياتها ولاسيما في العراق، منافسين في ذلك الدبلوماسية الألمانية الناجحة في العلاقات التجارية والاقتصادية مع العثمانيين، وكادت الشركات البريطانية إن تحصل على استغلال المناطق النفطية في الدولة العثمانية، إلا إن إصدار السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م) فرمانا يقضي بنقل ملكية الأراضي النفطية في العراق من الخزينة الخاصة إلى أملاك الدولة، قد خيب أمال البريطانيين في عقد الاتفاق[٢٤] فضلا عن تأثير المواجهات السياسية الصعبة التي أقامها الفرنسيون والألمان ضدهم في تحريض الدولة العثمانية ضدها.

إزاء تلك المطامع والمصالح في العراق وأهمية تحققها، بدأت القيادة العسكرية البريطانية وضع الخطط العسكرية لاحتلال جنوب العراق عن طريق الخليج العربي، بعد إن شكلت حكومة الهند لجنة رباعية عام ١٩١١م، جاء في تقريرها في كانون الثاني ١٩١٢م، على ضرورة احتلال العراق، من خلال تنشيط القناصل البريطانيين في بغداد والبصرة والموصل على إعداد المعلومات العسكرية والاقتصادية عن الجيش العثماني وتسليحه

وتوزيعه، ووضع الخرائط العامة عن العراق ولا سيما التوزيع العشائري ، حيث ساعد اندلاع الحرب العالمية الأولى في أب ١٩١٤م، على دخول القوات البريطانية العراق عن طريق الخليج لتأمين مسالكها العسكرية في المنطقة، بدعوى رغبة بريطانيا في حماية مناطق النفط الانكليزية الفارسية في عبادان، ومصالحها في الشرق الأوسط[٢٠] فضلا عن تقاسم ممتلكات الدولة العثمانية التي تحالفت مع ألمانيا ضد بريطانيا، حيث اكسبها تأييدا من لدن حليفاتها في الاحتلال.

قاومت السلطة المحلية العثمانية الاحتلال البريطاني، وأيدها رجال الدين في إصدار فتوى(مقاتلة الكفار) التي اتخذت إشكالا متباينة في الرد على الاحتلال،حيث هب ألاف العراقيين من عرب وأكراد بقيادة رجال الدين لوقف الزحف البريطاني على مدن العراق منها في موقعة (الشعيبة) في نيسان ١٩١٥م ومناطق أخرى، ونددت الجرائد العراقية[٢١] بالاحتلال ودعت المواطنين إلى القتال والتصدي له بكل السبل المتاحة.

المبحث الثاني /الاحتلال البريطاني للعراق ودخولهم بغداد

أولا: سياسة بريطانيا خلال الاحتلال..

كانت خطة بريطانيا في العراق الاكتفاء باحتلال ولاية البصرة فقط، ولكن نجاح قواتها في احتلال البصرة جعلها تغير خطتها والتقدم لاحتلال بغداد وفقا لاعتبارات سياسة وجدت فيها تهدئة الحالة في إيران، وإبعاد العثمانيين عن التجمع العسكري في العراق الذي سيؤثر مستقبلا على المحتلين البريطانيين، فضلا عن تقوية مركز بريطانيا في الهند من خلال صعوبة اتصال العثمانيين بأفغانستان وتحريض قبائلها الحدودية مع الهند على الثورة ضدها[٢٩].

أصدرت السلطة العسكرية البريطانية في آب ١٩١٥م في المناطق العراقية المحتلة قانوناً باسم (قانون الأراضي العراقية) فيه أسس القوانين الهندية المدنية والجزائية، يخول السلطة تطبيق القانون الهندي على المجتمع العراقي، وأجاز لها تعديله حسبما تتطلب الأوضاع المحلية، وحدد القانون أحالة القضايا الخطيرة إلى اللجان العسكرية البريطانية للبت فيها في حين تحال القضايا الشخصية إلى المحاكم الشرعية التي تطبق الشريعة المقدسة[٣٠] والتي لاقت تقبلاً وسروراً وقتها من بعض الأهالي معتقدين بأنه أفضل وسيلة لحل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية وستفي السلطة البريطانية بوعدها وتعيد إليهم حقهم فيما سلب منهم إبان العهد العثماني.

على الرغم من ميل العراقيين إلى العثمانيين بحكم العاطفة الدينية لدى اكثر الشعب العراقي الذي تأثر بخطابات السياسيين ورجال الدين البارزين،إلا إن حرارة المقاومة انخفضت درجتها عندما أقدمت سلطات الاحتلال العثماني قسوتها على مدينة الحلة بما يعرف بـ(واقعة عاكف الأولى والثانية)[٣١] عامي ١٩١٥و١٩١٦م، راح ضحيتها إعداد كبيرة من المواطنين[٣٢] الأمر الذي غير الاتجاه الفكري الشعبي في المقاومة والتوقف عن مساندة العثمانيين في الفرات الأوسط، حتى دخول البريطانيين بغداد في آذار ١٩١٧م وفي المقابل تركت السلطة البريطانية منطقة الفرات الأوسط وشأنها في الإدارة المحلية خلال عام ١٩١٧م، وعينت في مدينة الحلة مجلس قبلي لحل المشاكل العشائرية وحشد الفلاحين للعمل في مختلف المشاريع ضم عدداً من الشيوخ البارزين فيها، وخصصت لهم الإدارة البريطانية مكافآت مجزية بلغت ثلاثمائة روبية شهرياً[٣٣] حيث بغت بذلك تحقيق أهدافها في منطقة الفرات الأوسط عندما وجدت كرههم للعثمانيين على مجازرهم في المنطقة، وإنها منطقة زراعية تدر عليهم مبالغ ضريبية عالية مستقبلاً، وفي مدينة الكوت ارتأى قائد الحملة العسكرية البريطانية الجنرال (طونزند Townshend) عام ١٩١٥م لتأمين سلامة جيشه إخراج أهالي الكوت من

مدينتهم ممن لايملكون منازل فيها(الغرباء) واستثنى منهم مايوصي بهم حاكم الكوت العسكري إبقائهم فيها، كما احتجز عشرين شخصا من وجهائها(رهائن) لضمان هدوء سكان المدينة، وأمر قواته على مصادرة مواد الإعاشة المتيسرة في المدينة، وتفتيش المنازل بحثاً عن الحبوب والمواد الغذائية، حيث أعلن عن إعطاء المكافآت لمن يدلي بمخابئها، فضلاً عن فرض إعمال السخرة على سكانها في حفر الخنادق وإنشاء الطرق[٣٢] كما ألغت السلطة البريطانية القوانين المدنية في معظم مدن العراق التي احتلوها باستثناء ما يتناسب وسياستهم الاستعمارية[٣٤] وعينت على إدارتهم في العراق حكومة عسكرية حددت إدارتها وفقا لما يأتي:

أ-الإدارة الحكومية:

نص التقرير الإداري لولاية بغداد في عام ١٩١٧م على (إن الإدارة المدنية يجب إن توضع تحت إشراف السلطات العسكرية... وبحد أدنى من الإجراءات الإدارية، ذلك الحد الذي يكفي لحفظ النظام ويقوم بما تتطلبه القوات العسكرية، إما تعديل القوانين وإدخال الإصلاحات فيجب إن يكتفي بأقل مقدار ممكن منه، ولا ترغب حكومة صاحب الجلالة إن تثار قضايا إدارية كبيرة أو متناقضة حتى يبعد الخطر التركي) كما قسم التقرير الدوائر الحكومية إلى مجموعتين، الأولى دوائر الحكومة العثمانية التي أعيدت تحت إشراف البريطانيين (المالية، الأوقاف، ألكمرك والتربية) وثانيا الدوائر المدنية والتي لم تكن موجودة في العهد العثماني وهي ضرورية لهم لسد حاجة الجيش البريطاني (الري والزراعة) ودوائر شبه المدنية أسست لسد حاجات الحرب المؤقتة في مراقبة الاتجار مع العثمانيين، وتجهيز الحبوب لإغراض مدنية منها(المساحة، سكك الحديد، التلغراف، والإشغال وغيرها)[٣٩].

ظلت التقسيمات الإدارية في العراق كما كانت عليه أيام الحكم العثماني، وقسمت ولاية البصرة بعد عام ١٩١٧م إلى خمسة مناطق (البصرة، القرنة، الناصرية، العمارة والكوت)، وولاية بغداد تبعت لها مناطق (بغداد، سامراء، بعقوبة، خانقين، العزيزية، الرمادي، الحلة، كربلاء، الشامية والسماوة) ثم ظهرت منطقتا السليمانية التي فصلت عنها كركوك، والموصل التي فصلت عنها اربيل عام١٩١٩م[٣٦] ونسق العمل الإداري في الولايات تحت رئاسة الحاكم الملكي العام في بغداد يجاريه الحكم عدد من الحكام السياسيين والعسكريين في المدن الذين منحوا مطلق الصلاحية[٣٧] وكان معهم عراقيون يشغلون مواقع أدنى السلم الوظيفي وممن يعرفوا إحدى اللغتين العربية أو الكردية، حيث لم يكن لهم وقع سياسي وإداري واضح سوى تنفيذ الأوامر الصادرة وتطبيقها على أسس السياسة البريطانية في بلادهم.

كانت أساليب البريطانيين في العراق مبنية على خبرتهم السابقة في الهند، التي وصفها الجنرال (هالدن Haldane) قائلا: (كانت هذه الأساليب قاسية لم يألفها الشعب ولم يكن مستعدا لقبولها بصورة كلية ... إما ما تبقى من الضباط الذين استخدموا في الإدارة المدنية في العراق فأنهم لم يكونوا ذوي خبرة سابقة في الإدارة ولا يعرفون عن البلاد ولا عن سكانها شيئا، لذا استخدموا بوظيفة معاون حاكم سياسي، وقد عين بعضهم، أحيانا بوظيفة حكام سياسيين)[٣٨] وتوضحت تلك الأساليب السياسية على ضرورة الوصاية على العراق وتنظيم إدارته حسبما تنظر إليه قوة الاحتلال بقول وكيل الحاكم الملكي العام (ويلسنWilson) (ليس بوسع العراق إن يستغني عن الوصاية ومرد ذلك إلى فقدان الإداريين الأكفاء في هذه البلاد من جهة، والى إن أهل العراق لايتذوقون شعور المواطنة من جهة أخرى، يضاف إلى ذلك إن موارد البلاد الاقتصادية بالمعنى العام غير كافية)[٣٩] فضلا عن ان سياسة بريطانيا في العراق تهدف في البقاء مدة طويلة، ووفقا لذلك وضعت قوانينها وإجراءاتها الإدارية على ما ينفذ سياستها في التعامل مع سكانه في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد أثرت تلك السياسة على عدم السماح بعودة الضباط العراقيين من تركيا وسوريا، فضلا عن تصريحات المسؤولين السياسيين البريطانيين المبررة بعدم وجود إعداد كافية من العراقيين المؤهلين لإشغال الوظائف الإدارية الحساسة في العراق[٤٠] جاء ذلك على لسان العقيد (لورانسLoorans) بان الحكومة التي فرضتها بريطانيا على العراق كانت (انكليزية في طرازها وهي تدار باللغة الانكليزية، لذا يسيرها (٤٥٠) ضابطا تنفيذاً بريطانياً من دون إن يكون معهم مسؤول عراقي واحد، في الوقت الذي كان ٧٠% من الموظفين التنفيذيين في الإدارة من السكان المحليين أيام الأتراك، وان ثمانية ألاف من رجال قواتنا هناك يؤدون مهمات رجال الشرطة لحماية الحدود، أنهم يقمعون السكان، بينما في أيام الأتراك إن ٦٠% من ضباط الفرقتين الموجودين في بلاد مابين النهرين كانوا من الضباط العرب)[٤١].

انتقدت الصحف العراقية أساليب السياسية البريطانية الهادفة إلى تمزيق وحدة المجتمع العراقي والتنكيل بالشعب وأهانته من لدن (ضباط الجيش البريطاني ممن تحولوا إلى الشؤون الإدارية المدنية، انفتحت أوداجهم سلفا وغروراً وازدراءً للناس واحتقروهم جهاراً وساروا فيهم سيرة خشنة وأوصلوا أنواع الأذى لهم، ولم يكتفوا بذلك، بل اصطنعوا طائفة ممن لا خلاق لهم فقربوهم وأدنوهم، حتى جعلوهم اخلص مستشاريهم، إمعانا في الإرهاق وتنكيلا بأهل البلاد الشرعيين)[٤٢].

لم تفصح بريطانيا عن مستقبل الحكومة الذاتية وإعمالها في العراق، ماعدا الخطاب الغامض الذي ألقاه القائد (ستانلي مود Stanly Mood) في آذار ١٩١٧م، الذي نص على إن(جيوشنا لم تدخل مدنكم وأراضيهم بمنزلة قاهرين أو أعداء، بل بمنزلة محررين) تعزز الخطاب بعبارات التبجيح والمديح للعرب ودورهم في طرد المستعمرين العثمانيين من الحجاز، ووصفهم(الذين بغوا عليهم) وأشاد بعظمة قيادة الشريف حسين ملكا عليهم وانجازاته في تحقيق(الاستقلالية والحرية، وهو متحالف مع الأمم التي تحارب تركية) وبين الخطاب ملامح السياسة البريطانية الغامضة الزاعمة بأن أمنيتها(إن تحقق ماتطمح إليه نفوس فلاسفتكم مرة أخرى، ولسوف يسعد أهالي بغداد حالهم، ويتمتعون بالغنى المادي والمالي، بفضل نظامات توافق قوانينهم المقدسة، واطماحهم القومية والفكرية)[٤٢] وحتى خطابهم هذا لم يلق اهتماما وتأيدا عند بعض السياسيين البريطانيين الذي كان معدا سلفا، فالقائد(مود) لم يقتنع بمضامينه، معتقدا انه غير ضروري وسيثير السكان وأمالهم، ويعرقل مساعي بريطانيا في العراق، وعلقت الدوائر السياسية البريطانية عليه في انه(لن يعود على بريطانيا بمنافع عسكرية)[٤٣] وبينت الكاتبة(المس بيل) إلى(إننا لم نخط خطوة نحو هذه الغاية حسب، بل إننا أقمنا نظاما يختلف تماما عن الحكم الذاتي... ولكننا في الواقع أقمنا حكومة بريطانيا يساعدها مستشارون عرب)[٤٤] ونبه السير (وليم مارشال Wiliam Marshal) قائد جيش الاحتلال بعد الجنرال مود بأن(الجنرال مود...لم يجد في عمره لانجاز هذا الوعد فقد وضع الأساس وبقي علي إتمام البناء) وأوعد مارشال على انجاز مضامين الوعد في أول فرصة ممكنه، وانه سيعمل على السماح بعودة اسري الحرب المعتقلين في الهند إلى أوطانهم، وإطلاق الحرية التامة للتجارة والسماح بنقل الجثث التي تدفن في كربلاء والنجف وفتح الطريق إمام الزيارات المنظمة للاماكن السياحية المقدسة، وإطلاق سراح بعض المسجونين في السجون الملكية[٤٥] ويبدو إن هذه الوعود كانت مجرد ترضيات لتهدئة الحال وكسب ود الشعب العراقي، حيث لم ينفذ من ذلك إلا النزر القليل وبقيت شعارات مرفوعة تتناولها الجرائد والكتب.

عّد العراقيون الخطاب مفبركا بكلمات معسولة بعبارات مبهرة، لم يحقق مصالح الشعب ووجدوا إن من الأجدر تبني شعار(إن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى)[٤٦] في حين شخص المؤرخ الحسني أساليب بريطانيا السياسية في العراق بقوله(إن الانكليز أسرفوا في قطع العهود الطيبة للعراقيين، وإسرافهم في العبث بهذه العهود وفي الإساءة إلى هذا الشعب الوديع، وإذا كان الأتراك قد سعوا إلى الإيقاع بين البيت والبيت لكي يستفيدوا من الانشقاق-على حد تعبير الجنرال مود- فان الانكليز سعوا إلى الإيقاع بين الأخ وأخيه والوالد وولده... فاوجدوا الفوضى

في أخلاق الشعب وعودوه على امتهان الكرامات،وأمكن حكامهم في سلب حرية الإفراد والجماعات)[٤٨].

كان خطاب (مود) مثار سخط وازدراء، إذ لم تتحقق مضامينه طوال الاحتلال البريطاني للعراق متجاهلة أنها غنمت قسما من مستعمرات الدولة العثمانية، حسبما تم تقسيمها بين الدول المتحاربة في معاهدة (سايكس-بيكو Sykes-Picot) وأصبح العراق خلال الحرب خاضعا(لإدارة المناطق المعادية المحتلة)، توضحت في مانشرته جريدة(نيوستيستمان) في ١٧ آذار ١٩١٧م، في مقالها (مهما كانت شروط الصلح التي نريدها في أي مكان، فالشيء الواضح بالنسبة إلى المناطق المؤدية إلى الخليج العربي والبحر الأحمر، فانه ينبغي للبريطانيين بان يفتشوا على بعض الإضافات المباشرة لكل الأسباب الإستراتيجية جدا)[٤٩].

تبينت تلك الاهداف السياسية البريطانية فيما أوردته برقية وزير الهند في لندن إلى نائب الملك في الهند والدوائر العسكرية والملكية البريطانية في العراق بتاريخ ٢٩ آذار ١٩١٧م، متضمنة أساليب تحقيق السياسة البريطانية في العراق، في إن تبقى البصرة والناصرية وشط العرب وبدرة تحت الإدارة البريطانية بصورة دائمة، وتكون بغداد مملكة عربية يديرها حاكم أو حكومة عراقية تحت حماية بريطانيا، التي تدار خلف ستار عربي بواسطة وكالة وطنية وفقا للقوانين الموجودة، ورئيس الإدارة العراقية العام المندوب السامي المقيم في بغداد، ويدير البصرة حاكم يرتبط بالمندوب السامي[٥٠]،وتأكد فيما بعد إن بريطانيا تعلق أهمية كبيرة على بقائها في العراق طويلا من خلال ماكتبته (المس بيل) في نيسان ١٩٢٠م قولها(واني على يقين إننا إن تركنا هذه البلاد، علينا إن نعيد النظر في مركزنا في أسيا كلها، ففقداننا للعراق يجر وراءه فقداننا لإيران ثم الهند، وسيحل محلنا سبعة شياطين يكون أي واحد منهم أكثر سوء من الذي كان قبل وجودنا في هذه البلاد)[٥١].

كان واضحا على السياسة الدولية في إن بريطانيا رسمت لوجودها في العراق مايضمن بقاءها طويلا، فعزمت على تهدئة الحال، ووجدت من الأفضل لها كسب ود الدول المتحالفة معها في منطقة الشرق الأوسط، فأصدرت وفرنسا تصريحا في تشرين الثاني ١٩١٨م، خففت فيه من قيودهما على العرب أيام الحرب العالمية الأولى، وسمحتا بعودة العراقيين إلى بلادهم، وأملتهم على توفير الأمن وفرض النظام والارتقاء ببلادهم خيرا، وتأسيس حكومة وإدارة وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الوطنيين، وإعادة القومية العراقية إلى الحياة، وان غايتهما في العراق وسوريا(الاعتراف بهذه الأقطار بمجرد تأسيس

حكومات تأسيساً فعليا... وان تساعدا على تعميم التعليم والتهذيب وان تضعا حدا للتفرقة التي طالما توخاها الأتراك في سياستهم)[٥٢] لم تكن الدولتان جادتين في الالتزام الدولي بمضامين الاتفاق،وتناقضت بنوده مع خطاب(مود)ومعاهدة سايكس-بيكو، وكانت محاولة في وضع منهاج لهما يمثل مدى الانسجام والعمل المتوازي في تحقيق إغراضهما في الشرق الأوسط، فضلا عن جعل العرب يثقون بهما بهذا الانسجام والتفاهم[٥٣] وانتقدت (المس بيل) التصريح في مذكرة نشرها (ويلسن)، شككت في مضامينه معتقدة بأنه سيوصل سياستهم في العراق إلى نتائج مؤسفة ومتناقضة مع خطاب (مود) الذي عّده (الناس حيلة عسكرية) ولدت عند العراقيين قناعة ببقاء السلطة البريطانية طويلا وان (يرضوا بما يمليه السيف) لكن سرعان ما بررت ذلك بأهمية ألتصريح للعراقيين انه (فتح لهم أبوابا جديدة للأمل، ظلوا خائفين عليها)[٥٤] في حين حذر من نتائجه وكيل الحاكم الملكي العام (ويلسن) وعده طريقا لاستقلال العرب في قوله (إن هذا التصريح المبهم سيورطنا في مصاعب كثيرة وتوقعت حتى قبل ذلك إن وضعا قد ينشأ في البلاد قد تكون فيه رغائب الشعب في انتخاب الدولة المنتدبة مخالفا لقرارات الدولة المعظمة)[٥٥]

ب-السياسة الاقتصادية:

كانت العمليات العسكرية البريطانية في العراق وراء تأزم الوضع الاقتصادي، لاستخدام المتنازعين العثماني والبريطاني، الثروات والإمكانيات المتوفرة لخدمة احتياجاتهما العسكرية، من تمويل الجيشين بما تحتاجه من المواد الغذائية، واستخدم الطرفان أساليب مجحفة وقاسية لجمع احتياجاتها العسكرية التي وقعت بثقلها على اكثر الشعب العراقي من الفلاحين دافعي الضرائب أو المنتجين للأرض الزراعية وعامة الشعب، فضلا عن سحب القوات التركية إعدادا كبيرة من السكان وسوقهم إلى الخدمة العسكرية، والتي أثرت على تدهور الأوضاع الاقتصادية في القرى والمدن، واستولت بريطانيا على البيوت والأملاك لإسكان جيوشها وجعلها مقرات للدوائر الرسمية الاستعمارية[٥٦] تذرعت بان أصحابها معروفين بانحيازهم للعثمانيين أعدائهم.

خربت السلطات البريطانية شبكات الري، وأقامت سدوداً في منطقتي العمارة وسوق الشيوخ تهدف إلى رفع مستوى مياه نهر دجلة لتسهيل مرور سفنها العسكرية، التي أثرت بدورها على تنظيم توزيع المياه على الأراضي الزراعية، التي انخفض إنتاجها الزراعي هناك، في حين صرفت مبالغ كبيرة من خزينة متصرفية الحلة، في تخويل الشيخ (عمران

السعدون) قائم مقام قضاء الهندية على استكمال حفر جدولي(بني حسن والجورجية)[٥٧]عام ١٩١٧م، مبتغية بذلك الإفادة من الواردات الضريبية الزراعية هناك، وكسب ود العشائر بتأييد وجودها التي اتبعت معهم سياسة تركهم وشأنهم ينعمون بفترة الحكم الذاتي معفوين من الضرائب والواردات الحكومية أو الملا كية خلال عام ١٩١٧م[٥٨]والذي كان أفضل طريقة وجدتها بريطانيا في السيطرة على العشائر أكدته (المس بيل) قولها (كان الاستثمار الزراعي اقوى سلاح في أيدينا لتهدئة القبائل)[٥٩].

أدى هبوط الإنتاج الزراعي وتوقف استيراد البضائع الصناعية إلى ارتفاع الأسعار وحصلت الاحتكارات التي كانت إرباحها فاحشة، وانتشرت المجاعة والموت في بعض المناطق الفقيرة في الموصل وبغداد، وتفشي إمراض الطاعون والكوليرا، حتى أقفرت بعض المناطق بكاملها من السكان[٦٠].

وقد أوردت بريطانيا على لسان الجنرال (هالدن)، اهتمام حكومته الأول بجمع الضرائب، حيث كانت(المسائل المالية تحتل الصدارة في نظرنا)[٦١]والتي أثرت سلبا على الحياة الاقتصادية لعامة السكان، حددت (المس بيل) تكاليف الحياة العالية التي اضطرتها لشراء(الصابون والسكر والبيض بأثمان عالية)[٦٢].

١- الضرائب وأساليبها:

فرضت الحكومة البريطانية بعد استقرارها في معظم مدن العراق ضرائب كثيرة، عّدت دافعيها (دلالة ظاهرة للعيان تدل على اعتراف العرب بالخضوع... يعتبر مقياساً بارزاً للولاء)[٦٣]أثقلت كاهل الشعب العراقي، البعض منها لم يألفها في الحكم العثماني، في تنظيم مراقبة بيع وتجهيز المشروبات الروحية، ورسمي الطوابع وعلى جثث الموتى[٦٤]وأوجبت على الناس دفع ضريبة ماء الشرب والبناء وضريبة الوردية التي تؤخذ على حيوانات الأجرة، وما يجبى من إثمان الحيوانات التي تباع في السوق (الميدانية) وغيرها[٦٥]والتي بلغ مجموعها المالي عام ١٩١٩-١٩٢٠م، ضعف ماجمعه العثمانيون في السنة المالية١٩١١-١٩١٢م[٦٦].

كانت ضريبة الدفن لجثث الموتى مربحة، وتؤخذ على من يتجاوزعمره ثلاث سنوات ممن يدفن في مقبرة النجف حيث بلغت حصيلتها عام ١٩١٨م (٤٨٠٠٠) روبية، فضلا عن الضريبة المتممة لها (الكرنتينة) الحجر الصحي، هي الأخرى حققت ربحا كبيرا للمحتلين

بلغت قيمتها في العام نفسه (٥٣٠٠٠) روبية[٦٥] و يذكر الحاكم السياسي في تقريره عن ضرائب النجف (إن ماجمعناه في الربع الأول من سنة ١٩١٨م يزيد على مثيله في السنة الماضية)[٦٥] وبذلك تحول الاحتلال البريطاني إلى عبء اقتصادي ثقيل على كاهل العراقيين، الذين لم يستطيعوا مجاراة الحالة أو السكوت عنها، بل وجدوا في التصدي للاحتلال مايضمن الغاء أو تخفيض تلك الضرائب، والتي حللها المؤرخ العزاوي (لايرجح هذا العهد بوجه على ماسبقه من العهود والعصور، فان ضرائبه فتكت بالاهليين وجعلتهم لا يشبعون خبزا وان التحكم بلغ الذروة، وتجاوز المعهود المعقول والاستطاعة، ولو قابلنا الضرائب في العهود السابقة بضرائب هذا العهد لوصلنا إلى نتائج محزنة جدا، ولما امكننا إلا إن نتضرع إلى الله تعالى إن يبصر العتاة بان يقللوا من شرهم)[٦٥] ووصفت جريدة الفرات النجفية أسلوب جمع الضرائب بأنهم سلبوا (الحب حتى من منقار الطائر) واستخرجوا (المخ من العظم) وضاعفوا (الخراج إضعافا للزراع)[٧٥] ومارسوا أبشع الوسائل في جمعها من خلال استخدام الطائرات لإرهاب الناس، فضلا عن أكساء الهارب من دفع الضريبة ملابس حمراء والطواف به في سوق المدينة، والتي لا تخلوا قواعدهم الرسمية من جلد المخالفين[٧٥].

ركزت السلطة البريطانية على استخدام العراقيين في إعمال السخرة لاستكمال مشاريعها الاستعمارية ومراكزها العسكرية، التي وجد جنودها فيهم وسيلة هيمنة في التهكم والاهانة على السكان العراقيين، واعترف حاكم الشنافية البريطاني بأنه (استخدم عدد من العمال في بناء سكة الحديد، وكنا نلجأ إلى جمع العمال بالقوة في حالات كثيرة)[٧٥] فضلا عن استخدام سياسة النفي خارج العراق للمعارضين العراقيين لسياستها، وإزاء تلك السياسة القاهرة، قامت الثورات والانتفاضات الشعبية والعشائرية في معظم مدن العراق، ففي النجف قتل الكابتن (مارشال) عام ١٩١٨م[٧٥] ثم قيام ثورة ١٩٢٠م في اكثر مدن العراق.

٢- التبرعات والغرامات الإجبارية:

وجدت السلطة البريطانية وسائل أخرى في جمع المبالغ لإدامة مواردها المالية، فأجبرت المواطنين على دفع مبالغ كبيرة باسم التبرعات، منها لبناء الملاجئ للجنود في بريطانيا ولتشييد صرح كبير يمثل القائد(مود)[٧٥] وتبرعات للصليب الأحمر، وبأساليب كثيرة دعوتها الناس على دفع مبالغ التبرعات الكثيرة مؤلفة لجان من مختلف الطوائف لجمعها، وحصلت على مبالغ كثيرة من اخذ الدية(الفصل) من القاتل وفقا لإجراءاتها التي اعتمدتها في

حل مشاكل الفلاحين على التحكيم العشائري، في بلورتها لإصدار قانون أسمته(نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية)[٧٩].

صادرت السلطة البريطانية بعض الأراضي الزراعية بحجة إقامة معسكراتها أو شق الطرق فيها، والاستيلاء على دور الملاكين لإيواء الجند، الذي ولد شعوراً بالغيض وعدم الرضا ينتشر بين أصحاب الدور، واستملكت ملكية عدة مقاطعات من أصحابها ولاستخدامها لإغراض حكومية تشرف عليها دائرة الواردات، ولم يسلم من أسلوب المصادرة أصحاب الحوانيت والفنانون وأمثالهم من المساس بأوضاعهم، ووضعت بريطانيا اليد على بعضها لإغراض عسكرية، فضلا عن فرض ضريبة الأملاك عليهم من مبلغ الاجار السنوي[٧٦].

نتج عن انتفاضة النجف عام ١٩١٨م، حصار القوات البريطانية لمدينة النجف أربعين يوما ذاق سكانها فيه أنواع المشقات والهلاك، فضلا عن دفع غرامة قدرها خمسين ألف روبية وتسليم آلف بندقية ونفي مائة شخص من الثائرين إلى الهند كأسرى حرب[٧٧].

في إعقاب فشل ثورة الأكراد في السليمانية عام ١٩١٩م في مقاومتهم السلطة البريطانية بقيادة الشيخ(محمود) وصهره الشيخ (غريب) قبض عليهما وحكم على الشيخ (محمود) بالإعدام ثم استبدل بالحبس لمدة عشر سنوات، وحكم على الشيخ (غريب) بالحبس خمس سنوات ودفع غرامة مقدارها (عشرة ألاف) روبية[٧٨].

وفي إعقاب انتهاء ثورة العشرين،أصدرت السلطات البريطانية قائمة غرامات توجب على العشائر دفعها ممن شاركت في الثورة ضدها على النحو التالي:

غرم شيخ عشيرة آل فتلة(شمران) آلفين روبية وسبعمائة بندقية، وغرم الشيخ غالب السلطان ألف روبية مع خمسمائة بندقية، وجرت على عشيرة طفيل دفع آلفين روبية وخمسمائة بندقية ومائتي رأس غنم وألف رأس بقر، وتغريم عشيرة البراجع ثلاثة ألاف روبية وخمسمائة بندقية، وغرمت عشيرة خفاجة ثلاثة ألاف روبية ومائتي بندقية، فضلا عن مصادرة مواشي عشيرة آل فتلة بحدود آلف رأس من البقر وثمانية ألاف رأس غنم وخمسمائة رأس خيل[٧٩]، وفرضت على مدينة كربلاء تسليم أربعة ألاف بندقية نصفها من الطراز الحديث ومائة رصاصة مع كل بندقية وبخلاف ذلك تؤدي غرامة مقدارها عشرين ليرة عثمانية عن كل بندقية وروبية عن كل رصاصة لاتسلم[٨٠]، وفي الشامية سلمت عشائرها ثمانية ألاف بندقية و مائتي ألف خرطوشة[٨١]،وغرمت النجف على دفع ثلاثمائة بندقية أو بدلها إحدى وثمانين ليرة

ذهبية[٤٥] وفي الشمال فرض الميجر (لونكريك) غرامة على مدينة (كفري) بتسليم خمسمائة بندقية ودفع عشرة ألاف روبية[٤٦] وبهذا الأسلوب حققت السلطة البريطانية ضربة ساحقة لقوى الثورة في جميع إنحاء العراق جميعا، وتهيأت لهم إمكانيات كبيرة في الحفاظ على تفوقهم العسكري والتكتيكي وتقوية مركزهم الذي تزعزع خلال الثورة .

كذلك مارست سياسة التفريق وتمزيق اللحمة الأسرية والعشائرية من خلال مصادرة أملاك الشيوخ ومنحها إلى مجاميع أخرى ممن تماشت سيرتهم مع سياستها لتخلق فجوة كبيرة بين الأسرة نفسها عندما أصدرت حكم الإعدام على الشيخ شخير الهيمص، وأمرت بمصادرة أراضيه وإعطائها إلى شقيق شيخ عشيرة البو سلطان عداي الجريان(المعتمد من قبل السلطات الانكليزية)[٤٩] وجرى الأمر نفسه على عشيرة بني مسلم التي صادرت أكثر أراضيها في الهندية بعد ثورة العشرين ومنحتها إلى الشيخ حميد ألبوصافندي رئيس عشيرة الكرافة[٥٠] لتدب فيهم روح النزاع وتمزيق وحدتهم بما يضمن نجاح سياستها وتنفيذ أمرها عند العشائر الأخرى.

ثانياً: نتائج الاحتلال البريطاني على العراق..

تجسد موقف العراقيين الرافض للاحتلال ونظامه الجديد في محاولته تطبيق أسس سياسته في الهند إلى مواقف ثورية وشديدة تنم عن إن الناس عدّوا من يعمل مع البريطانيين كفاراً، وصاروا يلعنوهم في الشوارع والمقاهي، والتي كثيرا مايتحول موقفهم إلى مجابهة مسلحة منتظمة،ففي النجف قادت(جمعية النهضة الإسلامية) السرية الثورة الشعبية ضد الاحتلال والتي كانت لها وقعاً كبيراً على العشائر في تهيأت وتنظيم القتال في المنطقة[٥١].

تفجرت انتفاضات شعبية ضد البريطانيين في المناطق الكردية كلفتهم خسائر كبيرة ولا سيما في السليمانية، التي سرعان ما أفصحت بريطانيا بعد إن لمست خطورتهم على امن المنطقة وعرقلة سياستهم فيها عن سياستها الجديدة في المنطقة من خلال إخبار الأكراد مضامين كتاب وكيل الحاكم الملكي العام الذي نص على(خولتني حكومة صاحب الجلالة إن اطمنكم شخصيا بأنها لاتنوي انتهاج سياسة انتقامية نحو الأكراد عن الإعمال التي ارتكبت خلال الحرب، لكنها مستعدة لمنح العفو العام عن الجميع... وترغب حكومة صاحب الجلالة إن اطمنكم بان المصالح الكردية سوف لايغض النظر عنها في مؤتمر الصلح)[٥٢] والتي لم تضمن للأكراد فيما بعد الوفاء بوعدها وتنفيذ مقرراتها، وسايرت سياسة تركيا في مخططاتها تجاههم في سياسة الصهر العنصري والقمع الدموي، وفي كربلاء وبابل وبغداد وغيرها عقدت

الاجتماعات والندوات التي طالبت بتشكيل حكومة عراقية مستقلة وإنهاء الاحتلال، حيث ألقت القوات البريطانية القبض على بعض رجالاتها ونفوا إلى جزيرة هنجام[٨٩].

١-الجانب الاجتماعي:

ترك الاحتلال البريطاني بصماته على المجتمع العراقي من الأوجه جميعا، على أساس(فرق تسد) القائمة على تعزيز ربطه بأسواقها الخاصة والأسواق الرأسمالية عامة، من خلال الاعتماد المباشر على اقل عدد ممكن من رؤساء ومتنفذي العشائر العراقية، وأقاموا علاقات معهم منذ الاحتلال في تركيز القوة الاقتصادية(الأرض) والسلطة(الإدارية) بأيدي الشيوخ، والذي توضح في تقرير الحاكم السياسي البريطاني في العمارة قوله(لقد ساعدنا أيام الحرب إبقاؤنا على شيخ واحد في مقاطعات كبيرة... إن المهمات الآتية جعلت من الضروري والعملي إسناد الشيوخ الكبار)[٩٠]فكانت وسيلة مؤثرة على المجتمع في إطاعتهم لرئيسهم الذي وجدوا فيه ضمان حل مشاكلهم والتقرب به من سلطة الاحتلال عند المراجعات الرسمية.

رأى العراقيون في الاحتلال البريطاني الغلاء غير المعهود، حيث ارتفع سعر خبزه اليومي خلال سنوات قليلة بمقدار ١,٥الى ٢,٥مرة والشاي بمقدار ثلاث مرات والسكر بمقدار خمس مرات، وكثيرا ماتوزع بالبطاقات[٩١].

إزاء ذلك قامت السياسة البريطانية على ستر سياستها في إشغال مسؤوليها العاملين في العراق ممن يفتقرون الى الخبرة الإدارية والحنكة السياسية والجهل بطبيعة المجتمع العراقي، في إن العراقيين غير قادرين على الإدارة بنفسهم، حيث تحفظت على عودة الضباط العراقيين من سوريا وتركيا الذين يؤلفون نخبة المثقفين العراقيين آنذاك، قد جعلها في مأزق سياسي واجتماعي عندما عزمت على ترشيح الأمير (فيصل) ملكا على العراق والقبول بشروطهم في إدارة الدولة الجديدة[٩٢] عززه الترحيب الشعبي الكبير بالأمير فيصل في معظم مدن العراق.

لذلك سار الحكام البريطانيون على أسلوب هدر كرامات الناس من خلال الضرب والاهانة والزجر وعلى طريقة ما نقلته قصص إلف ليلة وليلة في خروج الملوك، فيقدم الشرطي أو العسكري بيده عصا وبخطوات سريعة يصرخ بأعلى صوته(قوموا...قوموا) على الجالسين في المقاهي والراجلين في الشوارع ليحيوا الضابط البريطاني المار في ديرتهم، والذي يحيي الواقفين بابتسامة ساخرة واستخفاف مقيت، ومن لم ينتبه له لانشغاله بحديث مع زميله أو بابتياع حاجة انهالت عليه السياط[٩٣]كذلك ولد سلوك حاكم النجف الكابتن (كرين

هاوسF.S.Greenhouse)، الغبطة والألم والاهانة على مجتمع المدينة في إساءته السير في الشارع وإمامه من يستعمل السوط على الناس لفسح الطريق إمامه[٢٠].

ومارس الحكام البريطانيون أسلوب الاهانة والشتم للشيوخ عند حضورهم مكاتبهم، تناقلتها الألسن والمذكرات عندما يغتاض الشيوخ من اقتراب الكلاب البريطانية منهم لاعتقادهم بانها في العرف الاجتماعي والديني(نجسة) والتي تثير تلك غضب الحاكم ويجعله يسرع في الاهانه والزجر على سلوكهم هذا أو الاختلاف معهم بأمور أخرى[٩٠].

أجبرت شرطة الإدارة البريطانية الرجال العراقيين على النزول من ظهور خيلهم عند دخول المدينة وأصدروا عليهم الأوامر المهينة والمخجلة بإبقائهم واقفين مدة طويلة والعمل على جمع فضلات الخيل وإفرازاتها (الروث) إمعانا منهم التنكيل والاهانة[٩٠].

أما محاكمهم فكانت شاذة ومنافية لأبسط قواعد العدل، فيخبر الحاكم السياسي في الديوانية المتنازعين انه سيرمي العملة النقدية المعدنية على الأرض، فان كانت صورة(طره) فسيحكم لصالح فلان، وان كانت كتابة(كتبة) فسيحكم لخصمه[٩٠]وانطوت تلك الإعمال على الاستخفاف بعقول الناس وإذلالهم حيث كانت تلك المحاكمات اشد وطأة من سلوك الولاة العثمانيين.

مارست حكومة الاحتلال أساليب أخرى منها سياسة التحبب بين السكان وأظهرت ذلك في مدينة بغداد على دحض دعاية العثمانيين ضدهم فصاروا يحترمون المساجد والمراقد المقدسة وسمحوا بإقامة الشعائر الدينية المختلفة وزاروا رجال الدين معلنين حبهم للإسلام وجاءوا لخدمتهم، وتقربوا نحو طائفة السنة وأغروا علمائهم بقبول الوظائف والاهتمام بدوائر الأوقاف وأغدقوا عليهم الأموال، وفي المقابل اهتموا أكثر بطائفة الشيعة وراعوا مواكبها وطقوسها الحسينية التي تقام في شهر محرم وقدموا لهم ماتحتاجه تلك المواكب من مظاهر الحماية والمواد النادرة كصفائح النفط ونسيج الأكفان[٩٠] التي من خلالها أججت الطائفية لتمزيق وحدة المجتمع العراقي في ممارسة التنكيل بقياداتهم الدينية بالاتهامات السياسية أو التحريض على أثارة الفتن وتهويلها في المناسبات الدينية المختلفة.

شاع المحتل البريطاني النعرات الدينية والمذهبية بأسلوب مقيت في أكثر مدن العراق، حيث أشار التقرير الإداري البريطاني لشهر تشرين الأول ١٩١٨م إن الإدارة البريطانية تعتزم تعيين قاضٍ سني في مدينة النجف، فضلا عن إصدار تعليمات على العمال العاملين

عندها بإجبارهم ارتداء ثيابٍ موحدة حسب انتمائهم القومي والطائفي، فالعمال السنة يرتدون كوفية حمراء وعقال اسود ويرتدي إخوانهم من الشيعة كوفية زرقاء وعقال ابيض، وربط فئة المسيحيين الدينية بوشائج قوية مستغلين بذلك ماخلفته مظاهر السياسة العثمانية في المجتمع[٩٤] والواضح إن سياستها في إظهار الطائفية سيعود عليها بالنفع السياسي الذي ستجده في تعلق المسيحيين واليهود بحكمها، فضلا عن تهيئة ورقة رابحة لديها عن المذاهب الإسلامية تبرزها متى جاءت الحاجة إليها للضغط على المذهبين الواحدة على الأخرى بوسائل تصطنعها والتي فشلت بها في ثورة العشرين، فضلا عن استحواذ السلطات البريطانية على أوقاف الشيعة والإشراف عليها مباشرة.

أججت السلطة البريطانية المشاعر العربية للمواطنين في زرع النزاعات القومية والدينية والقبلية وعمدت على اهانة السكان من كبار السن والأطفال من العرب والأكراد على حد سواء ولم يتورع ضباطها في الكف عن ذلك، وحطم جنودها تراثهم الاثاري والحضاري في بعض المدن العراقية القديمة[٩٥] وعزمت في شمال العراق على كسب الاثوريين الهاربين من زعمائهم في مدينة عقرة وأسكنتهم قرب مدينة بعقوبة والقسم الأخر حلوا في بعض المناطق الكردية من أراضي الفلاحين الأكراد التي طردتهم منها، وهذه القضية من أوائل التغيير(الديمغرافي) العرقي والقومي للسكان، الأمر الذي زاد في حدة النزاع بين الأكراد والاثوريين، كما أستخدم الجيش البريطاني فوجين من الاثوريين المدربين في بعقوبة لإخضاع مناطق (العمادية والكويان وبرواري السفلى والعليا)[٩٦] وركزت السلطة البريطانية على زرع الشقاق بين القوميات والقبائل والأديان المختلفة، عندما دمجت منطقة اليزيديين بمنطقة جبل سنجار إداريا[٩٧] لتدب النزاع المستحكم بينهما ، مبتغية بذلك استمرار أعمال العنف والقتال بين المنطقتين وإبعادهما عن مقاتلتها ثم تثبيت سياستها عليهما باسم الحفاظ على امن المنطقتين.

وسارت السياسة البريطانية على تقويض مقومات الإقطاع وترسيخ دعائمه وتنظيم أسسه قانونيا من اجل تكوين قاعدة اجتماعية مضمونة يمكن الاعتماد والركون إليها في الحكم، وبذلك عملت على إصدار (قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية) من خلال الاعتماد على اقل عدد من ابرز متنفذي الريف باركان السلطة السياسية والإدارية في أيدي الشيوخ[٩٨] والذي احتوى على مواد عقابية لم يألفها الناس حتى قبل الإسلام، لإذلال الشعب العراقي وتمزيق وحدته الاجتماعية وحتى الدينية.

عزمت السلطة البريطانية على تمزيق أواصر العلاقات الاجتماعية العشائرية فيما بينهم ودبت بين بعضهم الحزازات والحقد، الذي وصل إلى حد الاقتتال عندما أقدمت قبيلة عنزة برئيسها (فهد بن هذال) الموالي لبريطانيا هجومه على مكان (عطية أبو كلل) قرب السماوة المتهم بقتل القائد البريطاني(مارشال) في النجف، الأمر الذي اجبره على تسليم نفسه للسلطات البريطانية قبل نهاية نيسان عام ١٩١٨م[٣]؛ ولم تفلح السلطة البريطانية في تمزيق شمل عائلة آل كمونة المتنفذة في كربلاء وتأجيج خلافاتها مع أسرة آل العواد، فضلا عن اعتقال شيخها (فخري كمونة) من لدن السير (بيرسي كوكس) الحاكم الملكي العام وتهديد شقيقه (محمد علي) بالإقامة في بغداد ليبقى تحت أنظار السلطة البريطانية، والتي انتهت سيادتهما ومكانتهما في كربلاء بنفيهما إلى الهند عام ١٩١٧م[٤].[١٠]

منعت السلطة المحتلة العراقيين من إصدار الجرائد الوطنية والسياسية، حيث سمحت فقط بصدور الجرائد الرسمية التابعة للسلطة (جريدة الموصل ونجمة الكركوكية التي تصدر نصفها باللغة التركية والنصف الأخر بالعربية، وجريدتا العرب البغدادية والأوقات البصرية والى جانبها صدرت جريدة بصرة تايمز باللغة الانكليزية) وأصدرت مجلة واحدة بعنوان (اللسان الأدبية)[٩]؛ كتاباتها كانت وسيلة دعائية للمحتلين، فضلا عن منعها حرية الكلام والاجتماعات وراقبت السياسيين والنخب المثقفة من خلال جواسيسها، وحددت مضامين المناهج الدراسية العامة، لتحقيق مايضمن سياستها وأهدافها في العراق، باعتقادها بأنها الوسيلة الوحيدة لنهضة البلاد الثقافية والاجتماعية مستقبلا.

قلد الحكام البريطانيون أناسا عوام ومنبوذين في المجتمع بعض المناصب الإدارية، الأمر الذي أزعج الفئات الاجتماعية وولد عندها الاستياء والكره في التعامل أو انجاز متطلبات الإدارة الناجحة، فضلا عن سماع الحكام البريطانيين شكاوى الفلاحين من دون الأخذ ببراهين الملاكين، مما أدى إلى التقليل من مكانتهم في المجتمع وأصبحت طبقتهم مستاءة من الحكومة، فانظموا إلى التجمعات والتنظيمات السياسية والسرية ذات الأهمية بين الفئات الاجتماعية والدينية المشتركة[١٠].[٦]

كانت محصلة سياسة الاحتلال البريطاني تعزيز التناقضات والمشكلات الاجتماعية، ورزح العراق تحت كابوس اشد وطأة وأكثر خبثا وتنوعا عما كان عليه في العهد العثماني، وربطته بأسواقها خاصة والأسواق الرأسمالية عامة، وأصبح الاحتلال في نظر العراقيين واقعا مرفوضا إلى درجة أنهم لم يتأثروا بإجراءاته الايجابية مقارنة بما سرى عليهم في العهد

العثماني، فكان صورة قاتمة للمحتل الذي فرض إرادته بحكم مركزي قوي أفضى بتحقيق أهدافه الاستعمارية.

أفشت بريطانيا في العراق تعاطي المخدرات وسمحت علنا من غير واعز أخلاقي ممارستها، إذ أمرت أنظمتها على إصدار تعليمات خاصة في زراعة (الخشخاش) الذي يدخل في إنتاج (الأفيون)، وسمحت باستيراده وخصصت رسوم كمركية يدفعها المستورد ومنحت إجازات للبيع العام لتسهيل توصيله إلى جميع إنحاء العراق(٢)؛ لتصبو من ذلك تحقيق نتائج اجتماعية سلبية تؤثر على الروابط الاجتماعية، وإضفاء حالة الانتشاء منه بتخدير عقول الشعب وخموله مؤديا إلى إبعاده عن معتقداته وإيمانه بدينه، وسلوك هاوية الرذيلة والموبقات التي تبعده عن المطالبة بحقوقه وتضعه في الشرك المذموم اجتماعيا ودينيا.

على الرغم من ورود تلك المساوئ في سياسة الاحتلال البريطاني إلا إن هذا الدور لم يخل من محاسن في تهيئة بعض العراقيين للاتصال بالمدنية الغربية اتصالا مباشرا والتأثر فيهما حسبما تقتضيه الأحوال الاجتماعية والفكرية لهم، فقدمت الحكومة البريطانية نموذجا لحكومة حديثة أكثر حداثة من حكومة العثمانيين في نشر النظام وإطاعة القانون ومعالجة مشاكل البلاد وتوضيح فكرة الحكومة الجديدة وهيأت الظروف الملائمة لقيام الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م، التي أدت إلى حدوث تبدلات جوهرية في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية .

وصف التقرير الرسمي البريطاني حالة بغداد الاقتصادية (لصعوبات ناشئة عن قلة وسائل النقل، ولم تتوفر وسائل النقل لتصدير الجلود والصوف والمواد الخام الأخرى التي تجمعت في بغداد قبل احتلالنا، والتي نحن في حاجة ماسة لها في الوطن ويصدق ذلك على التمور أيضا... وعلى هذا فقد تأثر الوضع المالي في ولاية بغداد في صورة عكسية ولكنه مالبث إن تحسن)(٣)؛ والذي يدل على مدى الاهتمام الواضح في الجانب التجاري والاقتصادي دون الاهتمامات الأخرى لما توفر لهم من إرباح مالية كبيرة وإنعاش للسوق العراقية بعد إن حلت به الأزمة الاقتصادية عند دخول جيوش الاحتلال البريطاني له.

ب- الإدارة السياسية:

كان (بيرسي كوكس Persy Kocks) أول من شغل منصب سامٍ بريطاني في العراق، ومنحت له السلطات التشريعية والتنفيذية، ثم خلفه المقدم(ويلسون) عام ١٩١٧م، وعين موظفون بريطانيون وهنود لإدارة الوحدات الحكومية، ورفعت منزلة رئيس الحكام السياسيين إلى حاكم ملكي عام له صلاحيات المخابرة مباشرة مع الحكومة البريطانية ترسل تقاريره إلى وزير الدولة لشؤون الهند معتمدين في سلطتهم القوات المسلحة والشرطة ومجموعة من العملاء السريين[١٠٩].

ووجدت بريطانيا في توحيد قياداتها مع رؤساء العشائر الموالين لها والعاملين تحت امرة الضباط السياسيين، وسيلة لحماية طرق المواصلات المارة في مقاطعاتهم، والإسهام في بعض الإعمال الإدارية والقضائية، ومنحتهم صلاحيات واسعة في اعتقال المجرمين والنظر في بعض الدعاوى القضائية، وعلى جمع الضرائب لقاء نسبة معينة[١١٠] فضلاً عن الاستفادة منهم في تنفيذ السياسة الاستعمارية في مناطقهم، ومساعدتها في كبح الانتفاضات المحدودة، في حين بقيت عشائر البدو متمتعة بالاستقلال التام ومعفوة من دفع الضرائب للسلطات البريطانية مقابل اعتراف رؤسائها بالإدارة المدينة عليهم .

اختلفت سياسة الإدارة البريطانية في كردستان، على الرغم من خضوع بعض مناطقها إلى سلطة الضباط السياسيين، إلا أنها لم تتبع السياسة المركزية التي اتبعتها في المناطق الجنوبية والوسطى من العراق، وقررت تعيين زعماء القبائل الكردية ورجال الدين كرؤساء للوحدات الإدارية[١١١]والتي لم تستمر طويلاً حيث أخضعت مدينة السليمانية إلى سلطاتها المباشرة بعد إبعاد الشيخ (محمود البرزنجي) عن السلطة عام ١٩١٩م .

نشطت الأفكار القومية الهادفة إلى تحقيق استقلال العراق بين المثقفين العراقيين في المدن، كقوة ثورية تقف بحزم في المعسكر المعادي للسياسة البريطانية، ساندتهم إعداد كثيرة من الحرفيين والعمال والتجار الصغار، مكونين قاعدة سياسية احتضنتها الأحزاب السياسية السرية التي لعبت دوراً واضحاً وفعالاً في قيادة العمليات العسكرية ضد الاحتلال، فضمت جمعية (حرس الاستقلال) في بغداد النخب المثقفة السياسية ورجال الدين المجتهدين والشيوخ الوطنيين، حيث أقامت علاقات تنظيمية مع المؤسسات الدينية ورؤساء عشائر الفرات الأوسط، رفعت شعار الاستقلال التام للعراق، وأسهمت في تحشيد الشعب العراقي ضد الاحتلال البريطاني عام ١٩٢٠م[١١٢]وفي مدينة النجف تشكلت جمعية (النهضة الإسلامية) من رجال الدين والنخب المثقفة بجناحين الأول(السياسي) يقوم أعضاء بالاتصالات السياسية والتنظيمية بين المواطنين، والثاني (الفدائي) يسعى إلى محاربة سلطات الاحتلال، التي كانت

لهما علاقات حسنة مع جمعية حرس الاستقلال[٢٠] و(الجمعية الوطنية الإسلامية) في كربلاء تحت إشراف الإمام الشيخ محمد تقي الشيرازي[٢١] فضلا عن وجود حزب (العهد العراقي)، الذي رأى رجاله في التعاون مع بريطانيا امراً ضرورياً لنجاح القضية العربية عامة والعراقية خاصة.

وبغية تهدئة الحالة السياسية في العراق، ورغبة بريطانيا في تحقيق الاستقلال الشكلي وفقاً لما نوه عنه التصريح البريطاني – الفرنسي في تشرين الثاني ١٩١٨م ، اظهرت السياسة البريطانية إن العراقيين غير مؤهلين لتحمل الاستقلال الذاتي[٢٢] ووجوب إجراء الاستفتاء العام خلال المدة من نهاية عام ١٩١٨م وبداية عام ١٩١٩م ، حول نظام الحكم، الذي دعت له رؤساء العشائر وممن ارتبطت مصالحهم مع السلطات البريطانية، في التصديق على صيغة معينة تضمن الشروط التي وضعتها في إبقاء الحكم البريطاني المباشر، وجاءت الأسئلة الموجهة إلى سكان العراق بالإجابة عليها[٢٣] وهي :

أ- هل يرغبون في دولة عربية واحدة، تحت الوصاية البريطانية، تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل حتى الخليج العربي؟.

ب- هل يرغبون في هذه الحالة في رئيس عربي بالاسم يرأس هذه الدولة الجديدة؟ .

ت- من هو الرئيس الذي يريدونه في هذه الحالة؟.

تفاوتت أراء المواطنين في الإجابة، وظهر للبريطانيين إن سياستهم في ضم العراق إلى مستعمراتهم، تقاوم بأكثرية الشعب العراقي، ورفضهم للمقترحات ، التي وجدت الفئات السياسية العراقية المثقفة ورجال الدين وشيوخ عشائر الفرات الأوسط، على ضرورة النضال ضد الاستعمار للحصول على الاستقلال[٢٤] وعززتها فتوى الشيخ محمد تقي الحائري في كربلاء بأن(ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للإدارة والسلطنة على المسلمين)[٢٥] والتي كانت صفعة قوية للسياسة البريطانية، نسفت أطماعها وأهدافها في العراق، ولكبح نشاط الحركة الوطنية حثت السلطات البريطانية على وضع حد للجماعات النشطة لمقاومة الاحتلال بإبعادهم خارج العراق وإيداع الآخرين في السجون .

بعد تعاظم الحركة الوطنية ونشاطاتها البارزة في معظم مدن العراق، وبغية تهدئة الوضع ألغت السلطات البريطانية اللجنة الخاصة التي يرأسها(بونكهام كارتر Bongham Karter) مدير دائرة العدلية في العراق، الذي يقترح فيه تشكيل مجلسين الأول(مجلس دولة) كسلطة تنفيذية يتألف من رئيس عربي يتمتع بنفوذ ومنزلة اجتماعية مرموقة وأحد عشر عضواً، ستة من البريطانيين وخمسة من العرب، يعينهم أو يعزلهم المندوب السامي، يمثلون دوائر الدولة أو سكرتيريين فيها، وثانياً المجلس التشريعي تعينه هيئات محلية تكون نفسها منتخبة ومن غير

اعضاء مجلس الدولة يمثلون المدن والمناطق الريفية حسب عدد السكان، فضلا عن تمثيل الطوائف اليهودية والمسيحية فيه، فيصبح العدد الكلي للمجلس حوالي خمسين عضواً لسن الدستور، ويكون رئيس المجلس من غير المنتخبين إن لم يوجد مرشح مناسب للمنصب، وصلاحية المجلس وضع القانون الأساس على غرار قانون الأساس المصري لعام ١٩١٣م، كنموذج يحتذى به بعد إجراء بعض التعديلات عليه، وجعل لمجلس الدولة صلاحية إصدار القوانين وفرض الضرائب، وإضافة جملة مواد متعلقة بواجبات المجلس وصلاحياته التي لاتخرج عن التأثير السياسي البريطاني عليه، وفي فقرات المشروع الجديد الذي وضعته بريطانيا لنظام الحكم، يحتفظ الموظفون البريطانيون بسلطاتهم الرسمية السابقة، ويهيمن(مجلس الدولة) المتكون من البريطانيين والعراقيين على السلطة التنفيذية، وتحت إشراف المندوب السامي في العراق[١٩] الذي لم يضمن للعراقيين صدق اشتراكهم في الحكم، حيث كان في طيات المجلس منح حق الرفض المطلق (الفيتو) للمندوب السامي حول القرارات، فضلا عن عدم إعطاء رئيس المجلس العربي حق التصويت إلا بعد تعادل الأصوات بين أعضاء المجلس والتي كانت مجمل مقررات مجلس الدولة هي صلاحية استشارية، لتثبيت بريطانيا طريقة الحكم بمشروع الدستور الذي ستصدره في العراق.

جرت اتصالات واسعة بين جمعية حرس الاستقلال وشيوخ العشائر والمنظمات الدينية، قوامها الاستعداد للثورة، وقيام التظاهرات والاجتماعات الشعبية، ورفع شعارات تدعو إلى إطلاق سراح المعتقلين، حيث اضطر (ويلسون) إلى امتصاص نقمة الشعب على سياستهم من خلال اجتماعه بوفد المفاوضة في حزيران ١٩٢٠م، الذي ماطل بتنفيذ مطاليب الوفد في إقامة الحكم الوطني المستقل ، وتعاظمت إجراءات السلطة البريطانية القمعية بهذا الشأن، حيث أفضى الشيخ الحائري على دعوة المواطنين للانضمام للحركة في بغداد[٢٠]،أصبح الوضع السياسي في غاية التوتر عندما أفتى الحائري بالجهاد(مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين، ويجب عليهم ضمن مطالبتهم رعاية السلم و الأمن، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية اذا امتنع الانكليز من قبول مطالبهم) [٢٠]،وبذلك أصبحت الثورة المسلحة ضد بريطانيا عملاً مشروعاً بموجب الشريعة الإسلامية .

لم تكن الحكومة البريطانية راغبة في تغيير سياستها في العراق وعزمت على إلحاقه بمستعمراتها ، فقامت بمناورات سياسية لخداع الشعب العراقي من خلال إجراء بعض التنازلات السياسية وشق وحدة الفئات الوطنية، بغية الاستفادة من كسب الوقت في تهدئة الحالة، والقضاء على المظاهر المسلحة وزج القيادات الشعبية في السجون أو النفي إلى جزيرة هنجام، في الوقت الذي حطم مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠م آمال الوطنيين العراقيين بتثبيته

على قرارات سايكس-بيكو باقتسام العراق وسوريا ولبنان وفلسطين بين بريطانيا وفرنسا ثم إصداره قرار فرض الانتداب البريطاني على العراق، الذي صدم العراقيين بعقم أملهم في انشاء دولة عراقية مستقلة، وكشف تنكر المستعمرين للوعود التي قطعوها على أنفسهم للشعب العربي،ففشل البريطانيون في تهدئة الحالة من خطورة نفور العراقيين من كلمة الانتداب بتبريرهم على لسان المندوب السامي(بيرسي كوكس) ((إنني أقرر بان الكلمة(منتدب) قد طرحت من قبل الشخص الذي اوصى بها، وهو الرئيس ويلسون... أي انه الشخص الذي يتعهد بتقديم الخدمة إلى اخر بالنسبة إلى الملكية المودعة في يديه من لدن الآخرين، فالكلمة (الآخرون) يقصد بها عصبة الأمم، في حين إن كلمة انتداب هي العقد الذي تقدم الخدمة بموجبه، غير إن الكلمة في العراق أخذت معناها الآخر الذي يعني بطلب السيادة من لدن دولة ما) [١٢٤] ومها يكن ترتيب العبارات ومضمونها فهي لاتخرج عن معنى الاستعمار.

لم تجدِ نفعاً المفاوضات السياسية التي عقدت بين مندوبي الشعب وأصدقاء الحكومة ومواليهم مع نائب الحاكم الملكي (ويلسن) في ٢٨ مايس ١٩٢٠م، حيث كانت المفاوضات أشبه بالمناظرة التي يعقدها الفرقاء لكسب الجولة ودحر الخصم دون التوصل إلى حل ينال موافقة الطرفين، وبذلك اظهر للعراقيين إن قضيتهم لا تحل إلا بقيام الثورة المسلحة التي أعلنت في الثلاثين من حزيران ١٩٢٠م، والتي توقع قيامها وكيل الحاكم السياسي البريطاني ضد حكومتهم في مضمون رسالته إلى الجنرال هالدن في حزيران ١٩٢٠م قوله(انه من المحتمل إن تحدث اضطرابات خطيرة في البلاد خلال الشهرين القادمين) [١٢٣] وأكدتها (المس بيل) في رسائلها (لقد مر علينا أسبوع مليء بالحوادث، ازدادت فيه دعاة الوطنيين ... وكان المتطرفون يدعون إلى الاستقلال ولا يريدون الانتداب) [١٢٤].

أصدرت السلطة البريطانية منشور رقم ٧٠ نشر نصه في جريدة العراق حول تحديد سياستها النهائية في العراق من أنها ستجعل فيه حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية عصبة الأمم، وإلزامها بتشكيل قانون أساسي واستشارتها أهالي العراق في مسألة تشكيله مع ملاحظة حقوق (الأجناس المختلفة الموجودة في بلاد العراق ورغائبها ومنافعها)[١٢٥] فهو وثيقة رسمية واضحة سوغت بريطانيا فيه سياستها الاستعمارية التي ستربط العراق بالقرارات الدولية المهيمنة عليها، وبهذا الشأن لقيت معارضة شديدة من الوطنيين العراقيين، فضلا عن تطور الموقف الحربي في الفرات الأوسط وظهور الحركات المسلحة ضد القوات البريطانية.

مارست بريطانيا سياسة الاستبداد في العراق القائمة على اضطهاد سكانه ومعاملتهم بقسوة في ثورة العشرين ومضت على هذا الأسلوب في محاولة منها لكسب بعض رؤساء العشائر وجعلهم موالين لها خدمة في تحقيق أهدافها ومصالحها، فانضوى بعضهم للخدمة

المدنية عند الضباط السياسيين البريطانيين فحققت بذلك سلطة داخلية محكمة، لها نفوذ كبير على المواطنين منفذة أوامرهم وخولتهم على قمع المعارضين والسيطرة الأمنية في مناطقهم، فالشيخ (عمران السعدون) قائم مقام الهندية رافق معاون الحاكم السياسي البريطاني في طويريج الكابتن(جاردين) في ١٩ تموز ١٩٢٠م وسايره في التوسط إلى مخيم الكوفة لاجراء الترتيبات لوقف القتال، والتي انقطعت تلك المفاوضات مع الثوار[١٢٦] حيث أثرت سلباً في العلاقات العشائرية في المنطقة، وعُلم عند العشائر إن ولاء الشيخ عمران غير أكيد وحذر منه، فضلا عن معارضته للعشائر التي حررت مدينة الكفل في ٢٠ تموز في كبح نشاط الثوار وهددهم بالتعاون مع البريطانيين في مقاومتهم[١٢٧] وعلى العكس من ذلك عمل الميجر(ديلي Deely) إلى (الحاج مخيف) مكيدة عند حضوره لمقره في الديوانية وأمر باعتقاله وسوقه إلى البصرة ثم نفيه إلى جزيرة هنجام مع المنفيين هناك[١٢٨].

كما استخدم المحتلون أسلوب حجز الأشخاص(رهائن) حيث عملت القوات البريطانية في الديوانية على وضع خطة عسكرية للانسحاب منها إلى الحلة، فأطلق الميجر(ديلي) سراح الشيخ(شعلان العطية) رئيس عشائر الأقرع بعد إن حجز شقيقه الشيخ(جبل العطية) وابنه(موجد الشعلان) كرهائن للبر بالوعد الذي قطعه بعدم مقاتلة الجيش المنسحب في حدود قبيلته[١٢٩].

نكثت السلطة البريطانية وعدها بقيادة الميجر(نوربري Noorbery) ولم تفِ بمواثيقها عندما وقعت اتفاقية هدنه مع الثوار في الكوفة في تموز ١٩٢٠م، باتفاق الإفراج عن المنفيين والمعتقلين العراقيين ووقف القتال في الرميثة وإجلاء الحكام البريطانيين من مناطق الفرات الأوسط وإجراء الاستفتاء والمفاوضات من البريطانيين على أساس منح العراق الاستقلال والحرية مقابل تعهد رؤساء القبائل في فك الحصار عن الحامية البريطانية في ابي صخير الذي تم تنفيذه من لدن العراقيين[١٣٠] حيث وافتهم القوة البريطانية في مقاتلتهم بعد إن حصلت على مرادها بنقض الاتفاق.

ومارست السلطة المحتلة أساليب أخرى منها التجويع والحرمان من خلال قيامهم بإتلاف المزارع والبساتين وقطع المياه عن مدينة كربلاء لإيقاع الأذى في سكانها ومزارعها التي قال فيه الجنرال هالدن(لما كانت كربلاء مسؤولة إلى حد غير قليل عن قيام الثورة فاني رغبت في الاستيلاء على ناظم الحسينية الذي كان يبعد عن الفرات بمائتي ياردة، لكي اجعل سكان البلدة يشعرون بعذاب الحرمان من الماء) وتشفى بمعاناة ومشقات سكان كربلاء قائلاً(فالضغط المعنوي الذي نتج عن اظهار مقدرتي على حرمانهم معين الحياة كان بلا شك عظيماً)[١٣١] وسارت سياستهم على حرق بيوت ممن اشتركوا في الثورة في شمال العراق في

منطقة دلتاوه ودور الرؤساء الزيباريين والبرزانيين ومصادرة أموالهم[٣٢] وأتلفت مزارع وحقول قرى قضاء الهندية وحرق مضيفي الشيخ(شمران) رئيس عشيرة آل فتلة والشيخ(جياد المحمد) رئيس البراجع، وقامت بمصادرة وقتل إعداد كبيرة من رؤوس الأغنام والأبقار والخيل في المنطقة[٣٣] ولم تعر اهتماماً بالقوانين الدولية وحقوق الإنسان، فأقدمت على إعدام من أسرته من الثوار دون تحقيق أو محاكمة[٣٤].[١٣]

وقصفت المدن والقرى بقذائف الطائرات والمدافع التي لم يسلم منها حتى المتعبدين في مسجد الكوفة، وفتكت قنابلهم بأجساد الكثيرين نشر خبره الثوار ببلاغٍ إن(جناية الانكليز على المعابد وإلقاء القذائف النارية على مسجد الكوفة، قتل النساك والمتعبدين)[٣٥].[١٣]

استلمت قيادة الاحتلال البريطاني سبعين إلف بندقية من عشائر الفرات الأوسط بعد ثورة العشرين، في حين لم يجمع من عشائر المنتفك أية قطعة سلاح(لأسباب استثنائية)[٣٦][١٣] حيث كان المحتلون يبتغون من ذلك تحقيق أمرين، الأول بقاء هذه العشائر على ولائها وإخلاصها لهم والثاني تكيد بهم كقوة يمكن إن تستغلها في ضرب العشائر الأخرى المعارضة لسياستها في مناطقهم.

واعترف وكيل الحاكم المدني العام (ويلسن) بتقريره السري على (انتعاش الروح القومية) وان ثورة العشرين جعلت(الشك يحل محل اليقين) والذي غير فكره السياسي في تحويل العراق إلى هند ثانية وإقامة حكم بريطاني مباشر[٣٧] فضلاً عن تزويد الحكومة البريطانية مندوبها الجديد للعراق (بيرسي كوكس) الأكثر هدوءاً ودبلوماسية من سابقه في سياسته مع العراقيين، تعليماتها السياسية في رسم مستقبل العلاقة بينهم والعراق بموجب معاهدة جديدة لا بصك الانتداب القديم[٣٨] والعمل على تأليف حكومة عراقية مؤقتة تعتمد العراقيين في إشغال مناصبها الوزارية، الذي سعى بصعوبة على اختيار شاغليها ممن يعرفون(المعتدلين) على حد تعبيره لهم الإلمام بالأمور الإدارية والحكومية، حيث لم يتورع من اجل الحصول عليهم إلا بنشر الإعلانات الرسمية التي حددت فيها العراقيين ممن سبق انتخابهم لمجلس الأعيان ومجلس المبعوثان العثماني[٣٩] فضلا عن بعثه الكتب الخاصة للعراقيين الموجودين خارج العراق ممن لهم دراية في أمور السياسة والإدارة[٤٠] فوقع تعيينه على حكومة عراقية برئاسة (عبد الرحمن النقيب) في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠م تحت إشراف المندوب السامي البريطاني، تكون جسراً بينه وبين الشعب العراقي لإقامة الحكم المقرر، وجعلت على رأس كل وزارة مستشاراً بريطانياً لتوجيه سياستها من خلاله، وحكم العراق حكماً مباشراً ، فعينت لكل لواء وقضاء حاكماً عسكرياً من ضباط الجيش البريطاني، ممن لم يمارسوا الشؤون الإدارية والمدنية، الذين أزدروا الناس واحتقروهم وعاملوهم بخشونة،

ووضعوا نظاماً مستمداً من عادات واوضاع غير مألوفة عند العشائر العراقية[٤٥] واعترفت السلطة البريطانية بالأساليب الإدارية الفوضوية التي مارسها موظفوها في العراق، من خلال استخدامها(الجنود والضباط الذين لم يالفوا الاشتغال في المناصب الإدارية ... ولم يطلعوا على وسائل الإدارة ويجهلون الأحوال والظروف التي تحيط بهذه البلاد (العراق) ... وان فريقاً منهم ضعيف في الإدارة... غير كفؤ للقيام بوظائفه ومنهم من كان يرسل تقريراً ويعقبه بأخر يختلف فحواه عن التقرير الأول)[٤٦] وبذلك وجدت بريطانيا ترشيح الأمير (فيصل بن الحسين) لعرش العراق الأفضل لأداء مهمتها في العراق، دون اعتراض شعبي ، لحل مشاكلها في العراق، وإبعاد العراقيين عن اللجوء إلى السلاح مرة أخرى ، فضلاً عن تعويضه عما فقده في مملكة سوريا بنظامه المعتدل الذي سيكون في نظرهم خير ضمان لهم في التصدي للتيارين الكمالي والبلشفي الذي ظهر تأثيرهما واضحاً في العراق[٤٧].

عانى الملك (فيصل) من الثقل السياسي الذي سيكتشفه، في التعامل مع ارث ثقيل خلفه حكم عثماني متخلف واحتلال بريطاني استعماري يشوبه التشابك وعقدة مستعصية، وجد فيصل في تخفيف أثارها(في المراوغة والتلون ونقض العهود) [٤٨]عمل طوال سنوات حكمه العراق من تتويجه يوم ٢٣ أب ١٩٢١م وحتى وفاته في ٧ أيلول ١٩٣٣م[٤٩] بنشاط منقطع النظير نابع عن رغبة صادقة في إقامة الدولة الحديثة في حدود الإمكان، ونزاهة مشهودة.

الخاتمـــة

أجبر العراق المعاصر على تحقيق اهداف الاستعمار البريطاني بعد ضمه إلى المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، في ميدان شاسع من السياسة العامة والادارة، عملت بريطانيا على إصدار قوانين تطلبتها الأوضاع المحلية بعيدة عن واقعه السياسي والاجتماعي، رافقها تصرفات حمقاء من حكامها في التعامل مع العراقيين وفي التأثير المباشر في المجتمع العراقي من خلال شعار (فرّق تسد)المعروف في ميدان الحكم،كان محصلتها تعزيز التناقضات والمشكلات الاجتماعية، واصبح العراقيون تحت كابوس أكثر خبثاً وتنوعاً واشد وطأة من الاستعمار العثماني، بفرض حكم مركزي مباشر تفنن في استحصال الضرائب القائمة، التي تحولت إلى عبء اقتصادي ثقيل على كاهل العراقيين، واتبعت بريطانيا سياسة التركيز في توسيع النفوذ وترسيخ دعائم الاقطاع وتطوير مقوماته بأسس قانونية بالاعتماد المباشر على اقل عدد من ابرز متنفذي العشائر العراقية مضمونه الركون اليها في حكم العراق، وجعلت جل تشريعاتها وقراراتها مكرسة لموضوع الأرض وشؤون العشائر وقضاياهم.

توسع الموقف الذي تبناه البريطانيون تجاه استقلال العراق السياسي من شقة الخلاف بينهم وبين العراقيين، وفشلت خططهم في حكم العراق حكماً مباشراً وربطه بحكومة الهند، وكان لافتقار العاملين السياسيين البريطانيين في العراق إلى الخبرة الإدارية والحنكة السياسية وجهلهم بطبيعة المجتمع العراقي، وراء ايقاعهم في ورطة المقاومة المسلحة ورفض الشعب لسياستهم القائمة، وفشلهم في تفكيك اواصر الشعب ولحمته في تأجيج الطائفية، كان على العكس الذي نتج عنه تمسكهم بتقاليدهم وفتاوى القيادات الدينية، التي وحدت موقفهم في رفض الاحتلال ومقاومته المسلحة في ثورة العشرين، وانهارت مخططاتهم الاستعمارية في جعل العراق مستعمرة لها من خلال تمسكهم بالقرارات الدولية بفرض الانتداب عليه، والتي اجبرها العراقيون على اعادة النظر في سياستهم تجاه العراق، باسلوب ذكي يضمن لبريطانيا مصلحتها في العراق بوسائل جديدة، عبر عنها حكامهم في خطاباتهم ومذكراتهم بقول المندوب السامي بيرسي كوكس(إن دولة انكلتره ارسلتني للمساعدة، والاتفاق مع إشراف ورؤساء العراق لنحصل على الغاية المطلوبة للطرفين وتأليف الحكومة العربية حكومة مستقلة بنظارة دولة انكلتره، ولقد جئت لهذا المقصد)[١٤٥] لاعترفت صحفهم بسياستهم الفاشلة بانها(منحت الشعب العربي من دون ريب درساً عملياً في الكفاءة، غير إن هناك اشياء أخرى اعز على قلب الانسان والى قلب العربي بصفة خاصة من الكفاءة، ولاسيما حين يتم دفعه بثمن باهظ، فالعرب اليوم اقل تمتعاً بالحرية مما كانوا عليه تحت حكم الأتراك، وانهم الان يدفعون ثلاثة اضعاف ماكانوا يدفعونه من الضرائب)[١٤٦].

الهوامش والمصادر

١- السلطان العثماني الثالث العشرون كان شاعرا واديباً خاضه حروب مع روسيا القيصريه وبلاد فارس، مستغل تدهور أوضاعهما الداخلية: للمزيد من المعلومات انظر، شكيب ارسلان، تاريخ الدولة العثمانية، دار ابن كثير، دمشق-٢٠٠١م، ص ص٢٤١-٢٤٥.

٢- عبد الأمير محمد أمين وهاشم كاطع لازم وآخرون، المصالح البريطانية في الخليج العربي ١٧٤٧-١٧٧٨م، مطبعة الإرشاد، بغداد،١٩٧٧م، ص ص٣٩-٤٠.

٣ - جلب العثمانيون افرادها من الخارج ودربتهم عسكرياً ، ثم استطاع المماليك إن يكونوا قوى محلية في المناطق التابعة للدولة العثمانية منها العراق، وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي وحتى عام ١٨٣١م أقاموا دولتهم في العراق والتي كان لها دور ملحوظ في تحقيق مصالح الدول الاوربية في العراق، علاء موسى كاظم نورس وعماد عبد السلام رؤوف، عهد المماليك والأسر الحاكمة، العراق في التاريخ ، دار الحرية للطباعة، بغداد ، ١٩٨٣،ص٦٠٦.

٤ - عبد الأمير محمد أمين، المصدر السابق، ص٩٢.

٥ - المصدر نفسه، ص٤٢.

٦ - صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، الالف كتاب ١٢١- مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، ب.ت، ص٣٣.

٧ - عبد الامير محمد امين، المصدر السابق، ص٩٤.

٨ - ستيفن همسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة الاديب، ط٦ ، بغداد،١٩٨٥م، ص٢٠٨.

٩ - عبد الامير محمد امين، المصدر السابق، ص١٤١.

١٠ - علاء موسى كاظم نورس وعماد عبد السلام رؤوف، المصدر السابق، ص٦٠٦.

١١ - عبد العزيز عبد الغني، بريطانيا وامارات الساحل العماني، الدار الوطنية، بغداد-١٩٧٨م، ص٧٣ ؛ ستيفن همسلي لونكريك، المصدر ال سابق، ص٣٠٨.

١٢ - عبد الفتاح ابراهيم، على طريق الهند، دار الشؤون الثقافية، ط٢، بغداد-٢٠٠٤م، ص٧٠ ؛ ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص٣٠٧.

١٣ - ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص٣٨٢.

١٤ - عبد الفتاح ابراهيم، المصدر السابق، ص٧٢.

١٥ - المصدر نفسه،ص٧٥.

١٦ - ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص٣٠٧.

١٧ - عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، الجزء السابع، شركة التجارة، بغداد-١٩٥٥م، ص٥٧.

١٨ - ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص ص٣٥٦-٣٥٧.

١٩ - هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، الجزء الأول، مطبعة الفجر، بغداد-١٩٨٩م، ص٥٨.

٢٠ - المصدر نفسه، ص٦٨.

٢١ - ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص٣٣٥.

٢٢ - Langley K,M,The Industrialization of Iraq,Caambridge,1961,P,24.

٢٣ - زكي صالح، منشأ النفوذ البريطاني في بلاد مابين النهرين، بغداد-١٩٤٩م، ص١٤٢.

٢٤ - علاء موسى نورس، الدبلوماسية البريطانية في العراق ١٨٠٨-١٨٢٣م، مجلة افاق عربية، عدد ١٢ آب ١٩٨٠م، ص ص ١٠٧-١٠٨.

٢٥ - عبد الفتاح ابراهيم، المصدر السابق، ص١٧٨.

٢٦ - المصدر نفسه، ص٧٩؛ العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠م، ترجمة فؤاد قزانجي، دار المأمون، بغداد-١٩٨٩م، ص ص٢٢-٢٣.

٢٧ - جريدتا العراق والعرب.

٢٨ - عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠م، مطبعة الارشاد، بغداد-١٩٦٣م،ص١١٨.

٢٩ - هنري فوستر ، الجزء الأول،المصدر السابق، ص٩٦.

٣٠ - في عام ١٩١٥م قام القائد العسكري العثماني عاكف بيك في الحله بنزال العقاب بالمتخلفين عن الخدمه العسكريه التي اسفر عنها نشوب معركه قتل فيها عدد غير قليل من الجند واهل الحله وبعد مرور سنه عاد عاكف بيك الى الحله وجمع رجالها المعروفين في مشهد الشمس لأستقبال جيشه،وبمكيده امر بأعدام اكثر من مئتي رجل ثم قصف محلات الحله بالمدافع انتقاماً لمقتل جنوده.للمزيد من المعلومات انظر:المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، دار الكتب، ط٢، بيروت، ١٩٧١م، ص ص٩٧-٩٨.

٣١ - المصدر نفسه.

٣٢ - عمار يوسف عبد الله، سياسة بريطانية تجاه العشائر العراقية ١٩١٤-١٩٤٥م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل ٢٠٠٢م، ص ص١٢١-١٢٤.

٣٣ - طونزند، مذكرات الفريق طونزند، ترجمة حامد احمد الورد، الدار العربية للموسوعات، ط٢،د.م-١٩٨٦م، ص ص٣٥٩و٤١٨.

٣٤ - امين سعيد، الثورة العربية الكبرى، الجزء الثاني، مطبعة القاهرة، القاهرة-١٩٣٥م، ص ص ٢-٢٦.

٣٥ - Administration Report of the Baghdad Wilayat,1917,P,12.

٣٦ - المس بيل، المصدر السابق، ص٢٣٣؛ غسان العطية، العراق نشأة الدولة، ترجمة عطا عبد الوهاب، دار اللام، لندن-١٩٨٨، ص٢٩٨.

٣٧ - المصدر نفسه.

٣٨ - Haldane,A.L. The Insurrection in Mesopotamia,1920, Edinburgh ,1922, P,21

٣٩ - Wilson,A.T .AClash of Loyalties, 2vols, London, 1939, P.11

٤٠ - وميض جمال عمر نظمي، ثورة١٩٢٠م، ط٢، بيروت- ١٩٨٥م، ص١٧٣.

٤١ - The "Times" London, July23,1920.

٤٢ - جريدة الاستقلال في ٣تشرين الثاني١٩٢٠م.

٤٣ - عبد الرزاق الحسني،الثورة العراقية الكبرى، مطبعة دار الكتب،ط٥، بيروت- ١٩٨٢م، ص ص٢٦-٢٧.

٤٤ - عبد الله الفياض، المصدر السابق، ص١٤٨.

٤٥ - The Letters, vol 11,P,407.

٤٦ - عبد الله الفياض، المصدر السابق، ص١٤٥.

٤٧ - طالب مشتاق، اوراق ايامي، الجزء الأول، دار واسط للدراسات والنشر، بغداد-١٩٨٩م، ص٩٠.

٤٨ - عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، الجزء الأول، مطبعة العرفان، صيدا-١٩٣٥م، ص٦٢.

٤٩ - هنري فوستر، المصدر السابق، ص٧٩.

٥٠ - ويلارد آيرلند، العراق، ترجمة جعفر الخياط ، دار الكتب، بيروت-١٩٤٩م، ص٦٣.

٥١ - The Letters, vol 11,P,395.

٥٢ - عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٣٢.

٥٣ - هنري فوستر، المصدر السابق، ص١٠٥.

٥٤ - Wilson, A. T. Mesopotamia, 1917-1920, A Clash of Loyalties: A personal and Historical Record, London, 1931, P,330

٥٥ - السر ارنولد ويلسن، الثورة العراقية، ترجمة جعفر الخياط، دار الرافدين،ط٢، بيروت-٢٠٠٤م، ص٦٥.

٥٦ - عبد الرحمن البزاز، محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال،مطبعة القاهرة، القاهرة-١٩٥٤م، ص١٨.

٥٧ - خطط العثمانيون حفر جدولي (بني حسن) على يمين وموازي لنهر الهندية، وجدول (الجورجيه) الذي سميه فيما بعد بجدول الكفل على يسار وموازي نهر الهندية، وباندلاع الحرب العالمية الأولى توقف العمل بالمشروعين.

٥٨ - المس بيل، المصدر السابق، ص٢٧٠؛ وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة الوطنية العربية(الاستقلالية) في العراق، بيروت-١٩٨٤م، ص٢٤٢.

٥٩ - المس بيل، المصدر السابق، ص ص ٢٤١-٢٤٨؛ غسان العطية، المصدر السابق، ص ١٦٤.

٦٠ - محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق السياسية، الجزء الثالث، مطبعة دار السلام، بغداد-١٩٢٥م، ص٩٥.

٦١ - Wilson, op, cit, 2vols, p,57

٦٢ - The Letters, vol 11,P,36

٦٣ - المس بيل، المصدر السابق، ص٢٣٦.

٦٤ - British Government: Administration Report of Baghdad, Wilayt, 1917, 1, pp, 76, 77, 75.

٦٥ - ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠م، الجزء الأول، ترجمة سليم طه التكريتي، مطبعة حسام، بغداد-١٩٨٨م، ص١٨٥.

٦٦ - "Civil Commissioner of Mesopotamia: Review of the Civil Administration of Mesopotamia presented to both Houses of Parliament by Command of His Majesty" London,1920,P,118.

٦٧ - عبد الله الفياض، المصدر السابق، ص١٣٣.

٦٨ - المصدر نفسه، ص١٨٤؛ للمزيد من المعلومات انظر: مجموعة البيانات والاعلانات وغيرها هي الان نافذة والمتعلقة بأهالي العراق وادارتها الملكية والصادرة من القائد العام أوبتفويض منه من ١١ مارج ١٩١٧ إلى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠، بغداد-١٩٢١م، البيان رقم ١و٧.

٦٩ - عباس العزاوي، تاريخ الضرائب العراقية من صدر الاسلام إلى اخر العهد العثماني ٦٣٣-١٩١٧م، شركة التجارة، بغداد-١٩٥٨، ص ص ١١٩-١٢٠.

٧٠ - جريدة الفرات في ١٥أيلول١٩٢٠م.

٧١ - كمال مظهر احمد، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية، بغداد-١٩٧٨م، ص ص ٣١-٣٢.

٧٢ - Reports of Politieal Officers of Oecupied Territories, 1917, 1, 58, Politieal Officer's Reports From Iraq, Aug1919, P,58

٧٣ - عبد الرزاق الحسني، ثورة النجف، مطبعة العرفان،ط٥، صيدا، ١٩٨٣م، ص ص٣٠-٤١.

٧٤ - جريدة العرب في ١١مايس١٩١٨م.

٧٥ - نظام دعاوى العشائر العراقية المدنية والجزائية، بغداد-١٩٤٧.

٧٦ - Haldane, op, cit, P,24 ؛ مذكرات سندرسن باشا، ترجمة سليم طه التكريتي، مكتبة اليقظة، ط٢، بغداد، ١٩٨٢م، ص٤٧؛ المس بيل، المصدر السابق، ص٢٧٠.

٧٧ - عبد الرزاق الحسني، ثورة النجف، ص٨١.

٧٨ - المس بيل، المصدر السابق، ص٢٠٣.

٧٩ - فريق المزهر الفرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠م ونتائجها، مطبعة النجاح، ط٢،بغداد، ١٩٥٥م، ص ص٤٢٢-٤٢٣.

٨٠ - جريدة العراق في ١٨ تشرين الأول ١٩٢٠م .

٨١ - جريدة العراق في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٠م .

٨٢ - جعفر محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، الجزء الاول، ب ط، صيدا-١٣٥٣هـ، ص ص ٢٧٢-٢٧٣.

٨٣ - جريدة العراق في ٣٠ أب ١٩٢٠م .

٨٤ - عبود الهيمص، ذكريات وخواطر عن احداث عراقية في الماضي القريب، مطبعة الراية، بغداد-١٩٩١م، ص٢٧.

٨٥ - فريق المزهر الفرعون، المصدر السابق، ص ص٤٢٢-٤٢٣.

٨٦ - عبد الرزاق الحسني، ثورة النجف، ص ص٣٠-٤١.

٨٧ - المس بيل، المصدر السابق، ص ص٢١٣-٢١٤.

٨٨ - محمد حسين الزبيدي، العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام، دار الحرية،ط٢، بغداد، ١٩٨٩م، ص٤٤.

٨٩ - محمد سلمان حسن، طلائع الثورة العراقية، العامل الاقتصادي، الثورة العراقية الأولى، مطبعة النعمان، ط٢، بغداد، ١٩٥٨م، ص ص١٧-١٨.

٩٠ - علي آل بازركان، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، مطبعة الاديب، بغداد-١٩٥٤م، ص١٥.

٩١ - وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠م، المصدر السابق، ص١٧٣.

٩٢ - طالب مشتاق، المصدر السابق، ص٩٠.

٩٣ - جعفر محبوبة، المصدر السابق، ص٢٤٩.

٩٤ - عبود الهيمص، المصدر السابق، ص٤٣؛ طالب مشتاق، المصدر السابق، ص٩١.

٩٥ - عبود الهيمص، المصدر السابق، ص٤٣.

٩٦ - المصدر نفسه، ص٤٢.

٩٧ - علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الرابع، دار الراشد، ط٢، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٣٩٨.

٩٨ - كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة الكردية، التكوين وبداية التحرك، مطبعة دار الكتب، بيروت-١٩٨١م، ص ص٤٤-٤٥.

٩٩ - محمد طاهر العمري الموصلي،الجزء الثالث، المصدر السابق، ص١٠٤ .

١٠٠ - المس بيل، المصدر السابق،ص٢٢٠ .

١٠١ - ل .ن،كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم ،دار الحرية، بغداد-١٩٧١م، ص١٢٨ .

١٠٢ - للمزيد من المعلومات عن القانون ينظر: نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية، المصدر السابق.

١٠٣ - المس بيل، المصدر السابق، ص١٢٦.

١٠٤ - المصدر نفسه، ص ص١١٥- ١١٦ .

١٠٥ - عبد الله الفياض، المصدر السابق، ص ص١٥٨-١٥٩.

١٠٦ - ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث، الجزء الأول، ص١٩٣.

١٠٧ - المس بيل، المصدر السابق، ص٢٦٧.

١٠٨ - Reports of The Baghdad Wilayat, 1917, P,3.

١٠٩ - ل. ن. كوتلوف، المصدر السابق ،ص١١٤؛ المس بيل، المصدر السابق، ص٢٣٢.

١١٠ - محمد طاهر العمري الموصلي، الجزء الثالث، المصدر السابق، ص٥.

١١١ - كمال مظهر احمد، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية، ص ص٧٩-٩٦.

١١٢ - عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص ص٧٧-٨١.

١١٣ - عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي١٩٠٨-١٩٥٨م، دار الحرية، بغداد-١٩٧٧م، ص ص ٥٤-٥٥.

١١٤ - المصدر نفسه، ص٥٤.

١١٥ - امين سعيد، المصدر السابق، ص ص١٦-١٧.

١١٦ - عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٤٦.

١١٧ - محمد طاهر العمري الموصلي،الجزء الثالث، المصدر السابق، ص٦٠.

١١٨ - عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٤٩.

١١٩ - lreland, P.W. Iraq. Astudy in Political development, London, 1937,P,305. ، السرأرنولد ويلسن. المصدر السابق، ص ص ٤٥-٤٨ .

١٢٠ - عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص ص١٢٩-١٤٥.

١٢١ - المصدر نفسه، ص١٤٥.

١٢٢ - The letters, Vol, 11,PP,535-536.

١٢٣ - Haldane, Op,Cit, P,36.

١٢٤ - The letters, Val, 11,P,397.

١٢٥ - جريدة العراق في ٢حزيران١٩٢٠م.

١٢٦ - المس بيل ، المصدر السابق،ص٤٥٠.

١٢٧ - علي الوردي، الجزء ١/٥،المصدر السابق،ص٢٧٤.

١٢٨ - عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٢١٤.

١٢٩ - علي الوردي،الجزء ١/٥،المصدر السابق، ص٢٨٢.

١٣٠ - عبد الله الفياض ،المصدر السابق،ص٢٧٤.

١٣١ - Haldane, OP,cit, P,147.

١٣٢ - جريدة العراق في ٤ تشرين الأول ١٩٢٠م؛ المس بيل ، المصدر السابق،ص٢٢٧ .

١٣٣ - فريق المزهر الفرعون ،المصدر السابق، ص٤٢٣.

١٣٤ - أمين سعيد،الجزء الثاني،المصدر السابق،ص٧٠.

١٣٥ - عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٢٢١.

١٣٦ - ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث، الجزء الأول، ص٢٠٥.

١٣٧ - Wilson, A. T. Mesopotamia, 1917-1920, A clash of Layalties, London, 1931, P,54.

١٣٨ - عبد الله الفياض، المصدر السابق، ص٣٢٧.

١٣٩ - جريدة العراق في ١٢ تموز١٩٢٠م.

١٤٠ - مجيد خدوري، عرب معاصرون، ادوار القادة في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت-١٩٧٣م، ص٥٨.

١٤١ - فاضل حسين وعبد الوهاب عباس القيسي وآخرون، تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، بغداد-١٩٨٠م، ص٢٣.

١٤٢ - Haldane, OP, Cit, P,36.

١٤٣ - فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق١٩١٤-١٩٢١م، دراسة وثائقية، مطبعة الإرشاد، بغداد-١٩٧٧م، ص ص١٠٤-١٠٥.

١٤٤ - أمين الريحاني، ملوك العرب، الإعمال الكاملة، المجلد الأول، الجزء الثاني، ب-ط ، بيروت-١٩٨٠م، ص٣٢٧.

١٤٥ - عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة١٩٢١-١٩٣٣م، دار الشؤون الثقافية، بغداد-١٩٩١م، ص٣٢٠.

١٤٦ - عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول، المكتبة العصرية ،ط٢، صيدا ١٩٥٧م، ص١٥٧.

١٤٧ - جريدة المانجستر غارديان في ٢٤ تموز ١٩٢٠م، مقتبس عن هنري فوستر، الجزء الأول، المصدر السابق، ص١٤١ .